AMAN
Transparency Palestine

نظام النزاهة المحلّي في الهيئات المحلّية
بلدية طوباس نموذجاً

سلسلة تقارير رقم 190

2021

AMAN
Transparency Palestine

نظام النزاهة المحلّي في الهيئات المحلّية
بلدية طوباس نموذجاً

آب 2021

يتقدم ائتلاف أمان بالشكر الجزيل للباحث الأستاذ معتصم زايد لإعداده هذه الدراسة، وللدكتور عزمي الشعيبي- مستشار مجلس إدارة ائتلاف أمان لشؤون مكافحة الفساد، وفريق أمان الذي عمل على مراجعة الدراسة وتحريرها.

جميع الحقوق محفوظة للائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان).

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى المطبوعة كالتالي: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2021. «نظام النزاهة المحلّي في الهيئات المحلّية، بلدية طوباس نموذجاً». رام الله- فلسطين.

إنّ الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة «أمان» قد بذل جهوداً في التحقّق من المعلومات الواردة في الدراسة، ولا يتحمّل أيّ مسؤولية تترتب على استخدام المعلومات لأغراض خارج سياق أهداف الدراسة بعد نشرها.

الملخص التنفيذي

تفحص هذه الدراسة واقع النزاهة في بلدية طوباس، عن طريق تقييم شفافية الإجراءات والآليات التي تتبعها البلدية في إطار توفير الخدمات للمواطنين، وفحص فاعلية نظام المساءلة، وتقييم واقع التزام المسؤولين والعاملين فيها بقيم النزاهة، بما يشمل معالجة الشكاوى ومدى الاهتمام بمكافحة الفساد، إضافة إلى التعرف على واقع المساءلة المجتمعية، وقد خلصت إلى التالي:

على صعيد الإطار العام

على صعيد الانتخابات المحلية، يضمن قانون انتخابات الهيئات المحلية انتخابات حرة وعادلة وممثلة، ولكن على أرض الواقع، أدى الانقسام السياسي إلى رفض بعض الفصائل السياسية المشاركة في انتخابات مجالس الهيئات المحلية في العام 2017، الأمر الذي أدى إلى انخفاض التصويت في انتخابات المجالس البلدية.

وبالرغم من غياب دورية الانتخابات في بعض البلديات، إلّا أنّ بلدية طوباس حافظت على هذه الدورية، فالمجلس الحالي منتخب منذ عام 2017، وهو مجلس يعكس في تركيبته التنوع العشائري والسكاني لمدينة طوباس، ويضم المجلسُ البلدي شخصيات بألوانٍ وأطياف سياسية وعشائرية مختلفة، ويبلغ عدد أعضاء المجلس (15) عضواً، 12 عضواً منهم من الذكور، و3 أعضاء من الإناث، وغالبيتهم من فئة الأعمار الكبيرة والمتوسطة.

على صعيد قيم النزاهة

يلتزم أعضاء المجلس البلدي والعاملون في بلدية طوباس بالأنظمة والقوانين التي من شأنها تعزيز قيم النزاهة في عمل المجلس البلدي، والواردة والمتضمنة في القوانين والأنظمة المرتبطة بعمل الهيئات المحلية الفلسطينية، كما يلتزم أعضاء المجلس البلدي بتقديم إقرار الذمة المالية إلى هيئة مكافحة الفساد.

وبادر أعضاء المجلس البلدي بالتوقيع على ميثاق شرف رئيس وأعضاء مجلس الهيئات المحلية الصادر من قبل الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية، وهم ملتزمون أدبياً وأخلاقياً بما ورد فيه.

من جهة أخرى لا توجد مدوّنات سلوك خاصة بالموظفين والعاملين في البلدية، ولكن يؤكد المجلس البلدي أنّه يتعامل مع الموظفين على أساس الاستحقاق والجدارة، والتنافسية، وتكافؤ الفرص.

وتتبنى بلدية طوباس إجراءات واضحة لتعيين موظفي البلدية تجري وفق دليل إجراءات العمل داخل البلدية بطريقة شفافة، بدون واسطة أو محسوبية، ووفقاً للإجراءات المتابعة التي نص عليه القانون، حيث تمر عملية التوظيف بعدة مراحل متسلسلة، ولكن هناك حاجة ملحة لتطوير نظام تقييم أداء سنوي للموظفين داخل البلدية من أجل أن يكون هذا التقييم أساساً مهنياً من أجل تحديد حقوق وواجبات الموظفين.

أما فيما يخص المشتريات والتوريدات، فتلتزم بلدية طوباس بنظام الشراء العام الصادر عن المجلس الأعلى لسياسات الشراء العام، وتوجد لجنة خاصة بالعطاءات ولديها دليل إجراءات توريد تسترشد به، ويتم تشكيل لجنة فتح العطاء، ولجنة البت، ولجان الشراء والاستلام الابتدائي والنهائي، وغير ذلك من الأحكام التي تضمن النزاهة، ولكن بالمقابل لا يوجد قسم خاص للمشتريات في البلدية.

كما لوحظ وجود نقص في الكوادر البشرية المؤهلة داخل البلدية، ما ينعكس سلباً على أداء البلدية في مختلف المجالات وخاصة أنّ هناك نقصاً واضحاً في مجالات، الرقابة الداخلية، والإعلام الرقمي، والعلاقات العامة.

أمّا فيما يخص خدمات المواطنين، فالبلدية تقوم بإدارة كافة خدماتها بنفسها أو من خلال ترؤسها للمجالس المشتركة للمياه والنفايات، وشركة كهرباء طوباس، ومع أنّ البلدية تؤكد وجود رضا عام من الخدمات، إلّا أنّه لا توجد لديها أيّ أداة أو دراسة واضحة لقياس مستوى رضا المواطنين على إدارة الخدمات مثل (المياه، والكهرباء، والنفايات، والحدائق العامة، ومنح التراخيص والأذونات التي تتولى مسؤولية منحها وفقاً للقانون)، لكن في إطار عدم الاستقلالية الكاملة عن الوزارة، تعاني البلدية أحياناً في بعض إجراءاتها التي تحتاج إلى موافقة الوزارة.

على صعيد الشفافية

يتم احترام مبادئ الشفافية بشكل عام في أعمال بلدية طوباس، حيث تظهر خطتها التنموية الاستراتيجية للأعوام 2018–2021، رؤية البلدية ورسالتها، وأولوية أهدافها التنموية للتجمعات السكانية وتحديد البرامج والمشاريع القادرة على تحقيق هذه الأهداف خلال فترة زمنية معينة، بما يتماشى مع تطلعات السكان والأخذ بعين الاعتبار الموارد المتاحة والمعيقات، خاصة من الاحتلال.

كما ويشارك المجتمع المحلي بشكل مباشر في وضع الخطة الاستراتيجية للبلدية، والتي حملت عنوان «الخطة التنموية المحلية لمدينة طوباس 2018–2021».

من جهة أخرى، توفر البلدية المعلومات الخاصة بعملها بشكل عام، حيث تنشر البلدية على صفحتها على موقع فيسبوك أخبارها والنشاطات التي تقوم بها، بالإضافة إلى قرارات المجلس لكلّ جلسة، ولكن لا يوجد تقرير «إنجازات سنوي لبلدية طوباس»، كما أنّ محتوى البيانات والمعلومات بحاجة لتطوير من حيث المحتوى والعرض لتصبح أكثر فهماً من قبل المواطن.

كما لوحظ أنّ بلدية طوباس تنشر موازنتها المالية السنوية بشكل دوري ومنتظم، ولكن هناك صعوبة في الوصول إلى كافة الموازنات من خلال البحث في صفحة البلدية على الفيسبوك بسبب غياب خاصية (search) في الفيسبوك، ما يشكّل عائقاً أمام المهتمين والمعنيين من الباحثين، أو بالنسبة للمواطنين، ولكن تنشر البلدية أحياناً الموازنة شكل إنفو–جرافيك لتسهّل قراءتها واستيعابها من قبل المواطنين.

كما لوحظ وجود معلومات وافية وموثقة عن مهام كلّ قسم من أقسام البلدية واختصاصاته من خلال دليل «إجراءات العمل»، كما ويتم من جهة أخرى نشر أرقام هواتف البلدية والأقسام المختلفة على صفحة الفيسبوك.

وتلتزم بلدية طوباس بنشر تقاريرها المدققة من قبل مدققي الحسابات الخارجيين على صفحتها على الفيسبوك، وتلتزم بالملاحظات والتوصيات التي يوردها المدقق في التقرير.

كما تطرح البلدية العطاءات والمناقصات من خلال صفحتها على الفيسبوك، والبوابة الخاصة بالعطاءات من خلال مجلس الشراء الأعلى، والصحف المحلية، ولوحة الإعلانات بالبلدية، ووسائل التواصل الاجتماعي المختلفة.

وقد لوحظ أنّ الموقع الإلكتروني للبلدية معطل وهذا يعيق وصول المواطنين للمعلومات والبيانات المختلفة، ولكنّ البلدية أوضحت أنّها تعاقدت مع شركة برمجة لتطوير موقعها الإلكتروني والذي سيتم إطلاقه قريباً.

على صعيد المساءلة

تتوفر لدى بلدية طوباس هيكلية واضحة وآليات لإدارة عمل البلدية من قبل المجلس ورئيس البلدية ومديرها، ومدراء الأقسام. وتعتمد في إدارتها على «دليل إجراءات العمل الخاص ببلدية طوباس، و «دليل إجراءات العمل الخاص بأعضاء الهيئات المحلية»، حيث يوجد توصيف لكافة أعمال وأقسام وخدمات البلدية، من حيث الوثائق المطلوب إرفاقها لإتمام الخدمة، وهو ما يوفر إجراءات إشراف ومساءلة فعالة ومباشرة، ومحاسبة جدية على أعمال المقاولين ومزودي الخدمات، من قبل المجلس البلدي والأقسام المختصة في البلدية. إذ يقدّم الجهاز التنفيذي في البلدية التقارير بانتظام إلى المجلس البلدي الذي يقوم بدوره بمناقشتها بشكل جدي، ويتم إعداد المحضر بكل مجريات الجلسة بما يتوافق مع أحكام المادة 8 من قانون الحكم المحلي.

ومن الواضح أنّ الدوائر الرقابية الرسمية تقوم بالتدقيق الفعلي على البلدية مرة واحدة كلَّ عام على الأقل، من قبل ديوان الرقابة المالية والإدارية، وقد كان آخر تقرير للديوان عن البلدية عام 2020م ولم يصدر بعد، بالإضافة لتقريري عام 2018 و2019 اللذين تم خلالهما توجيه بعض الملاحظات للبلدية التي استجابت بدورها وبدأت العمل على تصحيحها، إضافة إلى تقرير عام 2018، الذي كان خاصّاً بالرقابة على ضريبة المعارف، فضلاً عن تقرير آخر خاص بشركة كهرباء طوباس عام 2018م والتي تترأس بلدية طوباس مجلس إدارتها.

من جهة أخرى، تعمل البلدية بموجب دليل ونظام إجراءات شكاوى مكتوب، حيث يشرح هذا الدليل الخطوات التي

تتم فيها معالجة الشكوى منذ استلامها وحتى إغلاقها أو ترحيلها لجهات الاختصاص. وقد قامت البلدية بإنشاء مركز خدمة الجمهور، ليوفّر كافة الخدمات تحت سقف واحد، ومن ضمنها استقبال كافة أشكال الشكاوى، حتى غير الوجاهية منها (المرسلة عبر الإيميل ووسائل التواصل الاجتماعي)، ويتم التعامل معها بشكل محوسب، من أجل تسهيل وتبسيط عملية تقديمها، ومتابعة سير المعاملة بشكل إلكتروني، بما يمنع فقدانها وضياعها، وهو ما يسهل تحقيق مبدأ الرقابة في ضبط سير المعاملة والمتابعة المستمرة لإنهائها ضمن الفترة المحددة. ولكن لا يوجد نظام أو دليل منشور لتوجيه المواطنين للاعتراض على قرارات المجلس، فهي تكتفي بنفس الآلية التي يتم فيها تقديم الشكوى، وبسياسات الباب المفتوح لاستقبال المواطنين وسماع اعتراضاتهم.

كما أنّ الموقع الإلكتروني الرسمي للبلدية لا يعمل وتوجد فيه مشكلة تقنية، وهذا يمنع المواطنين والأطراف المختلفة من الحصول على البيانات أو المعلومات أو متابعة عمل البلدية، أو التواصل مع البلدية وأقسامها المختلفة.

من جهة ثانية، لا يوجد مجلس استشاري مشكّل من المواطنين في المدينة «لجنة حي أو لجنة مدينة»، لكنّ البلدية تستشير المواطنين أصحاب الاختصاص في أيّ قضية تواجه البلدية، أو مشروع تعكف على تنفيذه، من خلال «لجان عمل مؤقتة» تخصص البلدية لها موظف اتصال للمتابعة معه، لكنّ البلدية لم توضح الآلية التي تتشكل فيها هذه المجالس، كما لم تقم بتوعية المواطنين بهذا الأسلوب.

أما فيما يتعلق بعمل محكمة البلدية، فمنذ عام، لا توجد قضايا من بلدية طوباس على المواطنين، ولا من المواطنين على البلدية، باستثناء ما يتعلق بموضوع مخالفات البناء والاعتداء على الشوارع، وتسوية الأراضي، ويعزى عدد القضايا القليل خلال الفترة الأخيرة إلى أوضاع الإغلاق التي فرضتها جائحة كورونا، بالإضافة إلى أنّ كثيراً من القضايا يتمّ حلها من خلال البلدية.

على صعيد مكافحة الفساد

بشكل عام لا توجد قضايا فساد على مستوى بلدية طوباس، ولم يتم الكشف عن قضايا فساد لا من قبل الإعلاميين ولا المواطنين، ولا من قبل هيئة مكافحة الفساد، وليست هناك تحقيقات نتجت عنها ملاحقات قضائية للبلدية، أو لأيٍّ من أعضائها، لاسيّما أنّ البلدية نفسها لم تحوّل طوال المدة الزمنية السابقة أيّاً من الشكاوى بهذا الخصوص إلى الجهات الرقابية المعنية بمكافحة الفساد.

وقد تلقّى أعضاء المجلس البلدي، وموظفو البلدية خلال السنوات الماضية تدريبات ولقاءات توعوية حول مكافحة الفساد والإجراءات المانعة له خلال العامين السابقين من قبل هيئة مكافحة الفساد وائتلاف أمان. ولكن لغاية الآن لا توجد تعليمات مخصصة مكتوبة ومعممة داخل البلدية حول الإبلاغ عن حالات الفساد، غير القوانين ومدوّنات السلوك الخاصة بمحاربة الفساد.

وبعد فحص كافة المؤشرات الخاصة بنظام النزاهة المحلي في بلدية طوباس وتطبيق مفتاح الألوان على المؤشرات، كانت النتيجة كما هي في الجدول التالي:

قيم النزاهة	مبادئ الشفافية	نظم المساءلة	الفساد ومكافحته

مقدمة

تزداد يوماً بعد يوم التوجهات العالمية نحو مزيد من الإصلاح في نظام الحكم، وذلك عن طريق تفويض صلاحيات إدارية للمستوى المحلي كاتخاذ القرارات وتطبيقها والإشراف على تنفيذها، وصولاً إلى مستوى أوسع من استقلالية المستوى المحلي عن الإدارة المركزية.

وتقوم هذه الفكرة على أن تتمتع هذه الوحدة المحلية بشخصية قانونية اعتبارية واستقلالية ضمن حدود إقليمية معينة، وتتحدد علاقتها بالسلطة المركزية عبر نظام لامركزي (في الإدارة، والمالية، والقرارات) ضمن نطاقات يحددها القانون.

إنّ الهيئات المحلية أكثر قدرة على معرفة احتياجات مواطنيها واهتماماتهم،[1] لاسيّما أنّ تمثيلية هذه الوحدات تنبع من أنّ مجالسها تأتي عبر انتخابات يختار فيها المواطنون ممثليهم، للتعبير عن مصالحهم وتفضيلاتهم وخياراتهم المحلية المتمايزة عن غيرها.

جوهر منهجية ائتلاف أمان تقوم على فحص مدى الالتزام بالمؤشرات المعتمدة لمحاور (قيم النزاهة، ومبادئ الشفافية، ونظم المساءلة، ومكافحة الفساد).

واستجابة لهذا التوجه العالمي، والذي لم يكن الفلسطينيون معزولين عنه، أعربت الحكومة الفلسطينية عن تبني هذا التوجه في خطتها للتنمية والإصلاح التي أطلقتها عام 2007، والتي أعربت فيها عن التزام السلطة الفلسطينية بتحقيق حكم محلي أقرب إلى الناس من خلال ضمان حكم محلي أكثر قوة ومساءلة، بشكل يتسق مع الدور المتعاظم للحكم المحلي في توسيع مجالات المشاركة الشعبية في التنمية والديمقراطية، وتحقيق معدلات أعلى من الرفاه الاجتماعي[2].

وهذا يتطلب إتاحة الفرصة للمجتمع المحلي والمواطن في المشاركة في صنع القرارات، وفي الرقابة على الأعمال والبرامج والموازنات، الأمر الذي تطلّب تبني العمل بمبادئ الشفافية ووصول المواطنين للمعلومات.

وتمثل المساءلة المجتمعية من قبل الناخبين لمجالس الهيئات المحلية أبرز أدوات الرقابة في هذا القسم (النزاهة)، حيث يمكن للجمهور ومؤسسات المجتمع المدني المحلية متابعة أعمال الهيئات المحلية، وحضور الاجتماعات واللجان المتخصصة لها، وممارسة الضغوط لتحديد الأولويات، وتقديم العرائض، وغير ذلك من وسائل وأشكال الرقابة والمساءلة الشعبية المجتمعية.

ومن أجل نجاح تلك المساءلة ورفع مستويات التزام المسؤولين بقيم النزاهة، والعمل بموجب مبادئ الشفافية وتفعيل نظم المساءلة، وتقليل فرص الفساد فيها، لا بد أن تكون أعمال الهيئة المحلّية شفافة، ومنفتحة في قراراتها وأعمالها والإجراءات التي تتخذها، من خلال نشر المعلومات وإتاحتها للمواطنين المنتفعين من خدماتها، والأطراف ذات العلاقة الرسمية والأهلية، والمموّلين، إضافة إلى ضرورة وضوح الأنظمة، والانفتاح مع المستفيدين والمانحين، وعلنيّة الأهداف والغايات التي تسيّر الهيئة المحلّية؛ حتى يتسنى لكافة المواطنين المتابعة والمشاركة في اتخاذ القرار والنشاطات، إضافة إلى نشر الموازنات ونتائج الأعمال[3].

ولتعزيز قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة في عمل الهيئات المحلية في فلسطين، بادر ائتلاف أمان إلى تبني برنامج خاص لمساعدة الهيئات المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة بالشراكة مع الأطراف ذات العلاقة محليّاً ودوليّاً، وبشكل خاص اتحاد الهيئات المحلية ومجلس تطوير البلديات، من أجل تفعيل قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة، بعد أن قام الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان بتوطين وملاءمة المؤشرات الدولية ذات العلاقة لتتناسب والواقع الفلسطيني.

واستكمالاً لعملية فحص مدى فعالية وكفاءة مؤشرات نظام النزاهة في الهيئات المحلية الذي تم تطبيقه على

1 الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، **نظام النزاهة في هيئات الحكم المحلي**، 2013.
https://www.aman.org.ps/projects-and-programs/org.palestine-aman.٢٣٠٦/html

2 باسم زبيدي، نحو صياغة رؤية للحكم المحلي في فلسطين، ص3، بدون سنة النشر.

مجموعة من البلديات منذ العام 2014، وفي سياق خطة ائتلاف أمان الاستراتيجية 2020–2022 لتعزيز قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة في الهيئات المحلية، ورفع الوعي المحلي بمكافحة الفساد، وتفعيل آليات المساءلة المجتمعية، قام الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) بإعداد دراسة لفحص نظام النزاهة المحلي في بلدية طوباس.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تعزيز نظام النزاهة في الهيئة المحلية (طوباس) عن طريق:

أولاً: فحص مدى فعالية وكفاءة مؤشرات نظام النزاهة في بلدية طوباس بشكل عام، وتشمل:

- تقييم مدى التزام المسؤولين والعاملين بقيم النزاهة في عملهم.
- تقييم شفافية الإجراءات والآليات التي تقدم في إطارها الخدمات.
- تقييم مدى فاعلية نظم المساءلة والتي تشمل المساءلة الخارجية الرسمية والداخلية، والمساءلة المجتمعية.
- تقييم دور المجلس المحلي في الوقاية من الفساد ومكافحته.

ثانياً: بلورة توصيات لتعزيز نظام النزاهة في الهيئة المحلية بالتعاون مع الفئات المستهدفة.

منهجية إعداد الدراسة

يعتمد إعداد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لأهداف تطبيقية، وذلك من خلال وصف بيئة عمل الهيئة المحلية، والتي تشمل البيئة المؤسساتية، والإجرائية، والسياساتية، بالاستناد على تطبيق مؤشرات الدراسة لصالح أهداف هذه الدراسة.

وتركز مؤشرات «نظام النزاهة في الهيئات المحلية» على تقييم بيئة الحوكمة في هذه الهيئات، من حيث الحكم الداخلي في الهيئة المحلية، وقدرة كلٍّ الفاعلين الأساسيين فيها على أداء المهام المنوطة بهم، كما تعمل أيضاً على فحص مدى الالتزام في العمل بمبادئ الشفافية، مثل علنية القرارات وإتاحة المعلومات والمعطيات والإجراءات من أجل فتح المجال للمواطنين في المشاركة، وفحص مدى فعالية نظامي الرقابة والمساءلة.

كما استخدمت الدراسة في سبيل تحقيق أهدافها في تقييم دور الأطراف في الهيئات المحلية، مؤشرات عامة لقياسها، في كلّ محور، هي:

- مؤشرات قيم النزاهة.
- مؤشرات مبادئ الشفافية.
- مؤشرات نظم المساءلة.
- مؤشرات الفساد ومكافحته.

حيث تم قياس هذه المؤشرات من خلال دراسة المجلس ورئيسه، والنظام الهيكلي للبلدية ومحكمة البلدية، وأجهزة الرقابة ومكافحة الفساد الخارجية، ولكلّ مؤشر وظيفة، وهناك أبعاد تم قياسها عن طريق أسئلة محددة، وتم تقييمها باستخدام طريقة التوزين بالألوان، حيث استخدمت في الدراسة ثلاثة ألوان للتعبير عن تقييم المؤشر، تظهر في الجدول التالي:

جيد	
متوسط	
ضعيف	

البيئة العامة والبيئة القانونية

أولاً: البيئة القانونية لتعزيز نظام النزاهة

يشمل الإطار القانوني مجموعة التشريعات المرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بعمل الهيئات المحلية، وهي: قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية، وقانون الهيئات المحلية، وقوانين الحرف والصناعات، والموازنة العامة، وأنظمة التوظيف، وأنظمة المشتريات، وجمع الضرائب والرسوم، ومنح رخص البناء ورسومها، ومكافحة الفساد، والتدقيق والرقابة الخارجية.

وقد تناولت العديد من الدراسات الحديثة التي قام بها ائتلاف أمان في سياق خطته الاستراتيجية؛ القوانين والأنظمة والتعليمات ذات العلاقة التي تنظم القواعد الأساسية والضرورية لعمل الهيئات المحلية وطبيعة المسؤوليات اللاّمركزية في عملها، وقد تم تقييم هذه القوانين واستجابتها لمعززات النزاهة والشفافية في عمل الهيئات المحلية، وذلك بدءاً من قانون الهيئات المحلية رقم (1) لسنة 1997، والاعتبارات والتحديثات التي طرأت على تطوير بعض الأنظمة المعمول بها في السنوات اللاحقة، وانتهاءً بالتعليمات التي صدرت عام 2020.[4] لذلك، ونظراً لعدم وجود أيّة مستجدات على هذا المحور من الناحية القانونية لن يتم التطرق للقوانين والأنظمة التي تمّ النظر فيها في التقارير السابقة لائتلاف أمان، غير التعليمات رقم (1) لسنة 2020 بشأن موظفي الهيئات المحلية، حيث تقدم الهيئة المحلية بموجبها للوزارة وصفاً شاملاً للوظائف في الهيكلية التنظيمية للهيئة المحلية، يحتوي وصفاً لكلّ وظيفة محدداً فيه واجباتها ومسؤولياتها وشروط شغلها وتصنيفها والحد الأدنى من الخبرات المطلوبة، وأيّة تعديلات تطرأ عليها. كما تقدم الهيئة للوزارة قائمة باحتياجاتها السنوية من الوظائف الواردة في الهيكلية التنظيمية المعتمدة.

وقد خلصت معظم الدراسات في هذا المحور، إلى أنّ الإطار القانوني الخاص بالهيئات المحلية بحاجة إلى تحديث في عدة جوانب من قبل الجهات المختصة، وأبرزها [5]:

- تعزيز قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة ومكافحة الفساد.
- فض التداخل في الصلاحيات والاختصاصات بين الهيئات المحلية والوزارات ذات الاختصاص، وخاصة في مجال منح التراخيص والحرف والصناعات.
- تعزيز مبادئ الشفافية في الهيئات المحلية من خلال العمل على وضع إجراءات واضحة فيما يتعلق بالوصول إلى المعلومات في المجالس المحلية من قبل الجمهور.
- تعزيز نظم المساءلة في الهيئات المحلية من خلال إنشاء وحدات خاصة للشكاوى في الهيئات المحلية وتحديد الإجراءات المتعلقة بالشكاوى في إطار نظام خاص بذلك، وتفعيل أدوات المساءلة المجتمعية تجاه الهيئات المحلية.
- اقتراح سياسات مالية أكثر فاعلية لتحسين إيرادات الهيئات المحلية، ومساعدتها على أخذ دورها في التنمية الاقتصادية، مثل أن يتم إيداع الأموال التي تُحصّل للبلديات، في حساب خاص منفصل عن حساب خزينة الدولة، ليتم تحويله تلقائيّاً للبلديات وبشكل دوري ومنتظم.
- سن تشريعات خاصة بحماية الصحفيين وحقّهم في الاطّلاع والحصول على المعلومات، وتعزيز دورهم في الإعلام الاستقصائي والرقابة المجتمعية على أعمال الهيئات المحلية.
- تعديل قانون انتخابات مجالس الهيئات المحلية، لينص على تحديد سقف للدعاية الانتخابية لتحقيق

4 ومن الأمثلة على التشريعات التي تنظم الهيئات المحلية: القرار بقانون رقم (9) لسنة 2008 بشأن تعديل قانون الهيئات المحلية رقم (1) لسنة 1997، وقرار مجلس الوزراء رقم (3) لسنة 2018 بتعديل نظام الأبنية والتنظيم للأراضي خارج حدود المخططات الهيكلية رقم (1) لسنة 2016، وقرار بقانون رقم (20) لسنة 2019 بتعديل القرار بقانون رقم (32) لسنة 2018 بشأن محاكم الهيئات المحلية، وبموجبه تم إنشاء محكمة متخصصة في كل محافظة تسمى محكمة الهيئات المحلية، وتكون ضمن تشكيل المحاكم النظامية، وقرار مجلس الوزراء رقم (7) لسنة 2018 بتعديل نظام رؤساء وأعضاء مجالس الهيئات المحلية رقم (3) لسنة 2017، وقرار بقانون رقم (12) لسنة 2018 بشأن تعديل قانون ضريبة الأبنية والأراضي داخل مناطق البلديات والمجالس المحلية رقم (11) لسنة 1954م وتعديلاته، وقرار مجلس الوزراء رقم (1) لسنة 2018م المعدل لجداول الحرف المصنفة بذيل قانون الحرف والصناعات رقم (16) لسنة 1953 وتعديلاته، وقرار رقم (3) لسنة 2018م بتعديل القرار رقم (3) لسنة 2017 بنظام مواقف المركبات في مناطق الهيئات المحلية. للمزيد انظر/ي: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، النزاهة والشفافية والمساءلة في الهيئات المحلية، نظام النزاهة المحلي في بلدية قلقيلية، سلسلة تقارير رقم (145)، رام الله، فلسطين، 2019، ص12–13.

5 الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، نظام تقييم النزاهة في هيئات الحكم المحلي بلدية رام الله دراسة حالة، 2014، ص73.

المساواة أمام المترشحين، وكذلك بنشر التقارير المالية المدققة حول تمويل ومصادر الحملة الدعائية للمرشحين.

ومما يؤكد الحاجة الملحة إلى تحديث الإطار القانوني الخاص بالهيئات المحلية من قبل الجهات المختصة، ما ورد في الاستراتيجية القطاعية للحكم المحلي الفلسطيني 2021-2023 مؤخراً، حيث تمت الإشارة بوضوح في القسم الخاص بالبيئة التشريعية إلى أنّ قطاع الحكم المحلي تأثر بشكل كبير بسبب الإرباك في العملية التشريعية الذي حصل نتيجة لعدة أسباب منها:

- تعطيل دور المجلس التشريعي الفلسطيني غداة الانقسام السياسي، والذي ترتب عليه قيام السلطة التنفيذية في المحافظات الشمالية بتحديد عملية التشريع بما هو طارئ من خلال وضع تشريعات جديدة أو تعديل تشريعات قائمة على صيغة قرار بقانون.
- حال عطيل المجلس التشريعي دون الشروع في توحيد هذه التشريعات وتحديثها وضمان انسجامها ومواءمتها للتوجه اللامركزي للحكومة ولتنظيم هيكلية قطاع الحكم المحلي كما طمحت الاستراتيجيات السابقة. فالعديد من مشاريع الأنظمة والقوانين الهادفة إلى تطوير البناء القانوني للحكم المحلي لم تجد طريقاً للإقرار، الأمر الذي أدى إلى إرباكات كبيرة وبشكل سلبي على السياسات قيد التخطيط والتنفيذ، وبالذات نظام دمج الهيئات المحلية والتعديات على قانون الانتخابات وغيرها[6].
- جزء من الأنظمة التي صدرت حديثاً في إطار قطاع الحكم المحلي كانت مقيّدة لعمل الهيئات المحلية، وأضعفت من استقلاليتها وصلاحياتها، الأمر الذي يعتبر مخالفاً لنهج اللامركزية الذي تبنّته وزارة الحكم المحلي في توجهاتها وخططتها.

كما تعتبر هذه الدراسة الخاصة ببلدية طوباس أنّ القوانين ما زالت بحاجة إلى تحديث وفقاً لمستخلصات الدراسات السابقة التي تمت مراجعتها، ناهيك عن أنّ هيئات الحكم المحلي في فلسطين بوجه عام تواجه تأخيراً

6 الاستراتيجية القطاعية للحكم المحلي 2021-2023/ البيئة التشريعية، ص23.

في إجراء الانتخابات في أكثر من دورة، وأنّ آخر انتخابات محلية كانت بتاريخ 2017/5/13، بالإضافة للانتخابات التكميلية والإعادة التي تبعتها، وهي في مجموعها تمثّل الجولة الثالثة فقط من الانتخابات منذ تأسيس السلطة الفلسطينية في العام 1994، كما أنها لم تجرِ في إطارها الزمني المحدد حسب القانون، خاصة في قطاع غزة[7]، حيث قاطعتها بعض الفصائل الفلسطينية.[8] فمن ناحية دورية الانتخابات، تم حلّ بعض مجالس الهيئات المحلية، وتعيين رؤساء وأعضاء بدلاً من الرؤساء والأعضاء المنتخبين، ما شكّل مساساً بمبدأ التمثيل والمساءلة المجتمعية، وأثّر على ثقة المواطنين بهذه الهيئات، لاسيّما أنّ كافة الأطياف السياسية لم تشارك في الانتخابات الأخيرة، وهذا يقلّل من حدة المنافسة وحرية الترشح[9]، وقد أثّر ذلك على نظام المساءلة للأعضاء الذين تم انتخابهم أو تعيينهم من قبل المواطنين.

لذلك، ستكتفي هذه الدراسة الخاصة ببلدية طوباس بإدراج التقييم الخاص بهذا المحور فقط، مع الإشارة بالرجوع إلى الدراسات السابقة لهذه القيمة، الصادرة عن ائتلاف أمان، وخاصة الحديثة منها، ونخص بالذكر دراسة نظام النزاهة في هيئات الحكم المحلي «بلدية سلفيت»، بلدية قلقيلية»، «بلدية نابلس»، « بلدية بيت لحم» وغيرها من البلديات[10].

ثانياً: البيئة العامة:

محافظة طوباس[11]:

تقع طوباس في الركن الشمالي من محافظات الضفة الغربية، وهي في الشمال الشرقي لمدينة نابلس وعلى بعد 20 كيلومتراً منها، وتبعد 20 كيلومتراً إلى الجنوب الشرقي من مدينة جنين. ويبلغ عدد سكان المدينة حوالي 25,000 نسمة، فيما يبلغ عدد سكان محافظة طوباس حوالي 75,000 نسمة موزعين على 23 تجمعاً سكنياً، وتبلغ مساحة محافظة طوباس الكلية حوالي 409 كم^2، وتصل مساحة طوباس حسب المخطط الهيكلي إلى 9,073 دونماً، وتقوم البلدية بتوسيع خدماتها بحيث تغطي ما لا يقل عن 15,000 دونم. ومؤخراً تم ضم كلٍّ من المجالس القروية ولجان المشاريع التالية الى الحدود التنظيمية[12] لبلدية طوباس (الثغرة، وراس الفارعة، وقشدة، وسلحب)، وبذلك تصبح المساحة التابعة لبلدية طوباس أكثر من 20,000 دونم.

وبعد دخول السلطة الوطنية الفلسطينية أرض الوطن تم اعتمادها كدائرة انتخابية وثم كمنطقة إدارية مستقلة حيث تم فتح العديد من دوائر وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية مثل وزارة الحكم المحلي، ووزارة العمل، ووزارة الزراعة، ودائرة الانتخابات المركزية، ووزارة الصحة، ووزارة الداخلية، ووزارة الشؤون المدنية، ووزارة شؤون الأسرى والمحررين، ووزارة السياحة والآثار، ووزارة الإسكان، وغيرها.

بتاريخ 2007/11/18 صدر مرسوم رئاسي من الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين باعتماد طوباس محافظة. أمّا من الناحية الاستراتيجية فقد تمثلت بكونها منطقة حدودية وذات طبيعة متنوعة التضاريس جعلت منها هدفاً للاحتلال والاستغلال وقد عمد الاحتلال لتنفيذ مخططاته في هذه المنطقة من خلال سلسلة كبيرة من الإجراءات التعسفية الحاقدة بحق السكان والأرض والمباني والمنشآت الاقتصادية المختلفة.

---

7 الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، النزاهة والشفافية والمساءلة في الهيئات المحلية، دراسة حول نظام النزاهة المحلي في بلدية طولكرم، سلسلة تقارير رقم 130، رام الله، فلسطين، 2018، ص28.

8 نافست 8 قوائم انتخابية على بلدية طوباس، وهي: طوباس للجميع، وشهداء طوباس، وطوباس الكرامة، والمستقبل، وشباب البلد، والعمل والبناء، والوفاء، وايمان، حيث تم تسجيل كافة هذه القوائم كقوائم مستقلة. للمزيد انظر/ي: نتائج انتخابات الهيئات المحلية في عام 2017، منشور على الموقع الإلكتروني: https://www.elections.ps/portals/30/pdf/FinalReport/LE2017-FinalReportAr.pdf.

9 الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، النزاهة والشفافية والمساءلة في الهيئات المحلية، دراسة حول نظام النزاهة المحلي في بلدية نابلس، سلسلة تقارير، رقم 139، رام الله، فلسطين، 2018، ص12.

10 إصدارات أمان - https://www.aman-palestine.org/reports-and-studies/page-sec-15?page=1&source=300&source=300.

11 مصدر البيانات بلدية طوباس.

12 تضم الحدود الإدارية لمحافظة طوباس حالياً كلّاً من (بردله، وعين البيضا، وكردله، وخربة تل الحمة، وابزيق، وسلحب، وعقابا، وتياسير، والفارسية، والعقبة، والثغرة، والمالح، وطوباس، وقشدة، وخربة يرزه، وراس الفارعة، ومخيم الفارعة، وخربة الراس الأحمر، ووادي الفارعة، وطمون، وخربة عاطوف، والحديدية، وخربة حمصة).

من الناحية الإدارية كانت منطقة طوباس تسمى منطقة مجموعة قرى مشاريق الجرار وتتبع إدارياً لنابلس، وبعد الاحتلال الإسرائيلي عام 1967 تمت تجزئة المنطقة إدارياً حيث تبعت بعض القرى والتجمعات إلى جنين وأخرى إلى نابلس، وقامت سلطات الاحتلال بمصادرة أكثر من نصف مساحة المنطقة وخاصة تحت ذريعة الإغلاق العسكري.

بلدية طوباس[13]:

تأسست بلدية طوباس عام 1953، وتم تشكيل أول مجلس بلدي عام 1955، وجرت أول انتخابات لبلدية طوباس عام 1964، وقد تم إجراء آخر انتخابات لبلدية طوباس بتاريخ 13 مايو 2017، ويبلغ عدد موظفي البلدية (المثبتين 26، موظفي العقود 13، موظفي المياومة 19، الموظفين المتقاعدين 40)، وتصنف بلدية طوباس من الفئة (أ)، وتوجد فيها ست دوائر رئيسية حسب الهيكلية التنظيمية المصادق عليها من وزارة الحكم المحلي، وهي الهندسة والمشاريع، والشؤون المالية، والشؤون الإدارية، والتخطيط والتطوير، والصحة والمياه والكهرباء، والعلاقات العامة والثقافة والإعلام.

وبحسب استراتيجية بلدية طوباس[14]، تتمثل رسالة البلدية في المساهمة في تطوير المجتمع المحلي ورفع مستوى معيشته عن طريق خلق مناخ سليم وصحي وتوفير الحد الأدنى من متطلبات الحياة وتقديم الخدمات الأساسية للسكان (المياه، والكهرباء، والنفايات، وصيانة وتعبيد الشوارع، وبناء المدارس وصيانتها، وتنظيم عمليات البناء، والصحة العامة، ورخص الحرف والصناعات، وإنشاء الحدائق والخدمات الترفيهية، ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، ورعاية الطفولة والمشاريع النسوية والشبابية... الخ).

تتبنى بلدية طوباس مجموعة من القيم التي لها الأثر الكبير في تطوير الخدمات وتحسين ظروف العمل وزيادة المشاركة المجتمعية ومنها المرتبطة بقيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة ومكافحة الفساد (الأمانة، والإخلاص والصدق، واحترام العاملين، والالتزام بالمسؤولية الاجتماعية).

تقوم البلدية بتطوير استراتيجيات خاصة بالعمل بحيث تعمل على تطويرها ومراجعتها باستمرار لضمان عمليات التحسين المستمر في أدائها وتحقيق رؤيتها ورسالتها بفاعلية عالية، ومن هذه الاستراتيجيات:

- زيادة الاتصال والتواصل مع الجهات المختصة والمعنية.
- مشاركة المجتمع المحلي لتحديد احتياجات المدينة وتحقيقها.
- التعامل بشفافية تامة، والتعامل مع الجميع بمساواة دون تمييز.
- مشاركة الجميع في اتخاذ القرار.

13 مصدر البيانات بلدية طوباس.

14 وثيقة الخطة التنموية المحلية لمدينة طوباس 2018-2021: http://www.baladiyat.ps/SDIP/Uploads/SDIPUplaods/P__41__V__2__28022015030759.pdf

نظام النزاهة ومكافحة الفساد في بلدية طوباس

أولاً: قيم النزاهة

أعضاء المجلس البلدي

جيد	متوسط	ضعيف

يؤكد رئيس بلدية طوباس السيد خالد سمير عبد الرازق[15]، أنّ المجلس البلدي بشكل عام ملتزم بالأحكام المتعلقة بتطبيق الإجراءات التي من شأنها تعزيز قيم النزاهة في عمله، والواردة والمتضمنة في القوانين والأنظمة المرتبطة بالهيئات المحلية الفلسطينية، كتفعيل نظام رؤساء الهيئات المحلية بعد التعديلات التي أدخلت عليه في حزيران/2018 استناداً إلى تفاهمات بين اتحاد الهيئات المحلية ووزارة الحكم المحلي، وهذا النظام يتضمن العديد من البنود التي تنظم وتعزز نزاهة عمل رئيس المجلس البلدي وأعضائه. وهذه الأحكام والتعليمات تسري على مجلس بلدية طوباس كافة، وهناك أيضاً قرار مجلس الوزراء رقم (1) لسنة 2020 الخاص بنظام الإفصاح عن تضارب المصالح، وقرار مجلس الوزراء رقم (10) لسنة 2019 الخاص بنظام الهدايا، وغيرها من الأحكام.

وأكد السيد خالد سمير عبد الرازق أيضاً أنّ كافة أعضاء المجلس البلدي والعاملين في بلدية طوباس يخضعون لقانون مكافحة الفساد لسنة (2005) وتعديلاته، بالإضافة إلى قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية، ومن ضمن ذلك القيام بتعبئة نموذج إقرار الذمة المالية وتقديمه إلى هيئة مكافحة الفساد، بالإضافة إلى التزام الأعضاء بميثاق شرف رئيس وأعضاء مجلس الهيئات المحلية الصادر من قبل الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية[16].

> إنّ استقلال قرار الهيئات المحلية هو عماد الإدارة المحلية، ويتحقق بالاعتراف لها بالشخصية المعنوية أو القانونية المستقلة، ولكنّ هذا لا يكفي، فالاستقلالية مرتبطة في الواقع بما يتاح لهذه الهيئات من موارد ومصادر بشرية ومالية تمكنها من إنشاء وإدارة المرافق العامة التي تؤدي خدماتها لإشباع احتياجات السكان المحليين، ومن ثم يمكن القول إنّ تحقيق الاستقلال النظري لهذه الهيئات دون استقلالها الفعلي يكون ناقصاً، إذ بدون هذا الاستقلال العملي أو بمعنى آخر بدون الموارد والمصادر البشرية والمالية الكافية تصبح وحدات الإدارة المحلية عاجزة تماماً عن تأدية دورها في تطبيق مبدأ التنمية اللامركزية أو تحقيق التنمية المحلية بكافة أبعادها المختلفة.
>
> ويعتبر استقلال الأطراف المسؤولة في إدارة الهيئات المحلية دون التدخل فيه من أي طرف للتأثير على قراراتهم، هو أحد المرتكزات في أعمال الهيئة المحلية الأساسية لضمان الحيادية والمهنية والموضوعية التي تضمن استقلاليتها، حيث اعتبر أنّها شخصية اعتبارية ذات استقلال مالي تحدد وظائفها وسلطاتها بمقتضى القانون، ويتولى إدارة الهيئة المحلية مجلس ينتخب أعضاؤه انتخاباً حرّاً ومباشراً.
>
> المادة (3) من قانون الهيئات المحلية الفلسطيني رقم (1) لسنة 1997.

ولكن بشكل عام فإنّ الالتزام الذي أبداه رئيس البلدية، يأتي في سياق الالتزام الأخلاقي من قبله وقبل أعضاء البلدية، حيث لم ترد في محاضر جلسات المجلس البلدي أيّ إشارة أو قرار واضح بهذا الشأن، وهذا يعود بحسب كلام رئيس البلدية لاعتبار أنّ هذه الإجراءات تحصيل حاصل ولا ضرورة لذكرها في قرارات ومحاضر المجلس البلدي بشكل مباشر.

هناك حاجة ملحة لترجمة هذا الالتزام العالي من قبل رئيس وأعضاء المجلس البلدي في طوباس لخطوات عملية وإجرائية أكثر وضوحاً من خلال أخذ قرارات ملزمة وموثقة في محاضر اجتماعات المجلس، كالتوقيع على مدوّنة سلوك لرئيس وأعضاء المجلس البلدي، والتأكيد على الالتزام بما ورد في القوانين والأنظمة ذات العلاقة بقيم النزاهة في هيئات الحكم المحلي.

15 مقابلة شخصية مع السيد خالد سمير عبد الرازق، رئيس بلدية طوباس، بتاريخ 2021/3/10، مقر البلدية.

16 موقع الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية https://www.apla.ps.

استقلالية اتخاذ القرارات

جيد	متوسط	ضعيف

يؤكد السيد خالد عبد الرازق رئيس بلدية طوباس أنّ البلدية تتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة في مباشرة إداراتها وقراراتها، في إطار القانون الذي منح البلدية هذه الشخصية المعنوية العامة المستقلة. ويؤكد أنّ هذه الاستقلالية لا تتأثر بأيّ طرف أو جهة، وأنّ المجلس البلدي يعمل وفق القوانين والأنظمة الناظمة لعمل الهيئات المحلية ويعتبرها المرجعية الأساسية لعمله مع مراعاة دور باقي الأطراف ذات العلاقة، وعلى رأسها وزارة الحكم المحلي.

أما من ناحية الاستقلال عن تأثير التجاذبات السياسية والعائلية، فيؤكد رئيس البلدية أنّ المجلس بشكل عام هو سيد نفسه في اتخاذ القرارات، وهذا يعود إلى التنوع التنظيمي والعائلي لأعضاء المجلس البلدي.

تمر عملية التوظيف في بلدية طوباس بعدة مراحل، وهي:

-مراعاة تثبيت تعيين الموظفين في الموازنة السنوية التي ترفع لوزارة الحكم المحلي.

-بعد تحديد طبيعة الوظيفة الشاغرة يتم الإعلان عنها.

-تحديد فترة زمنية لاستقبال الطلبات.

-تحديد الدرجة العلمية وسنوات الخبرة المطلوبة للتوظيف.

-تحديد لجنة لمتابعة موضوع التوظيف.

-تقوم اللجنة بدراسة الطلبات واختيار الأفضل.

-مقابلة أحسن المتقدمين.

-تقوم اللجنة باختيار الأفضل من بين المتقدمين.

-يوافق رئيس المجلس البلدي على التعيين.

-يتم تبليغ وزارة الحكم المحلي.

-يقوم رئيس القسم المسؤول بتعريف الموظف الجديد على البلدية وأقسامها وسياساتها.

ويرى السيد حسام أبو عليان مدير عام البلدية[17]، أنّ قضية الاستقلالية المالية غير واردة اليوم بسبب ما تعانيه هيئات الحكم المحلي من نقص التمويل والموارد والإيرادات التي يمكن أن تتحصل عليها، لذا فإنّ هناك حاجة دائمة لدعم باقي الأطراف في الحكومة وصندوق تطوير وإقراض البلديات، والمانحين من أجل مساعدة البلدية في تلبية احتياجات السكان المتصاعدة.

إنّ قضية الاستقلالية في اتخاذ القرارات قضية نسبية وتتنوع فيها وجهات النظر، فمن جهة يرى رئيس وأعضاء المجلس البلدي أنّ هذه الاستقلالية متوفرة وانّ هناك نوعاً من التوافق في اتخاذ القرارات، إلّا أنّ قسماً آخرَ من أعضاء لجنة المساءلة المجتمعية يرون أنّ الأبعاد التنظيمية والعائلية والشخصية تلعب دوراً كبيراً في عملية اتخاذ القرارات على مستوى البلدية، وأنّ واقع الانقسام السياسي وواقع النظام السياسي الفلسطيني لعب دوراً في زعزعة هذه الاستقلالية على مستوى هيئات الحكم المحلي ككل[18].

إجراءات التوظيف

جيد	متوسط	ضعيف

من خلال اللقاء مع عددٍ من أعضاء لجنة المساءلة المجتمعية التي تم تفعيلها حديثاً في مدينة طوباس[19]، أبدى بعضهم ملاحظاته حول عدم ثقتهم بإجراءات التوظيف في القطاع العام، نظراً لانتشار الواسطة والمحسوبية في عمليات التوظيف، حتى بات اليأس والإحباط يسيطر على شريحة كبيرة من الخريجين الجامعيين الشباب.

وفي هذا الإطار، يشير السيد حسام أبو عليان[20] مدير بلدية طوباس إلى أنّ إجراءات تعيين موظفي البلدية تجري وفق دليل إجراءات العمل داخل البلدية بطريقة شفافة، بدون واسطة أو محسوبية، ووفقاً للإجراءات المتابعة التي نص عليها القانون.

ويقول مدير عام البلدية إنّ البلدية ملتزمة بالإعلان عن الوظائف الشاغرة على موقع البلدية الإلكتروني، وصفحة الفيسبوك، ومركز خدمات الجمهور والراديو وغيرها من الوسائل، وبحسب كلامه فإنّ البلدية ملزمة أيضاً

17 مقابلة شخصية مع السيد حسام أبو عليان، مدير بلدية طوباس، بتاريخ 2021/3/10، مقر البلدية.

18 مقابلة مع لجنة المساءلة المجتمعية.

19 لقاء مجموعة بؤرية من أعضاء لجنة المساءلة المجتمعية في طوباس يوم 7 ابريل 2021.

20 حسام أبو عليان، مصدر سابق.

باستقبال أيّة اعتراضات من قبل الجمهور حول أيّ قضية تمس عملية التوظيف، وخلال الأعوام الثلاثة الماضية لم تُسجَّل أيّ قضية تجاوز للقانون في هذا الاتجاه[21].

ولكن وفقاً لأحكام قرار مجلس الوزراء رقم (19) لعام 2018 المعدل لنظام موظفي الهيئات المحلية رقم (1) لعام 2009، يمكن لرئيس البلدية أن يعين موظفين بالمياومة للقيام بعمل مؤقت لمدة لا تتجاوز 6 أشهر، ولا يجوز تكرارها لأكثر من مرة واحدة إلّا وفقاً للحاجة،[22] لكن لا يجوز له أن يحوّل هذا التعيين إلى نظام عقد، ويجب على البلدية أن تتبع الإجراءات القانونية وتلتزم بالشفافية في عملية التوظيف.

وبالرغم من تأكيد المجلس البلدي على اتباع كافة الإجراءات والأنظمة المتعلقة بالتوظيف، إلّا أنّ ذلك لا يعني عدم وجود اعتراضات من قبل المواطنين على بعض عمليات التوظيف في البلدية.

حالة عدم الثقة في نزاهة شغل الوظيفة العمومية في أجهزة الدولة المختلفة من قبل عدد واسع من المواطنين ووفقاً للعديد من استطلاعات الرأي أيضاً، تنسحب على شغل وظائف هيئات الحكم المحلي، خلافاً لمبدأ تكافؤ الفرص في تقلد الوظيفة العمومية، وفقاً لأحكام القانون الأساسي الفلسطيني.

لقد اشترطت تعليمات رقم (1) لسنة 2020 بشأن موظفي الهيئات المحلية المادة (6)، التي استندت فيها لأحكام القانون الأساسي المعدل لسنة 2003 وأحكام القانون رقم (1) لسنة 1997 وأحكام قرار مجلس الوزراء رقم (1) لسنة 2009، بأن تعلن الهيئة المحلية عن الوظائف الشاغرة في صحيفتيْن يوميتيْن ولوحة الإعلانات الداخلية أو عبر الموقع الإلكتروني الرسمي للهيئة، ويتضمن الإعلان البيانات المتعلقة بالوظيفة وشروط شغلها وفق بطاقات الوصف الوظيفي، وتقوم دائرة الموارد البشرية أو شؤون الموظفين بإجراء الامتحانات التنافسية والمقابلات الشخصية للمرشحين للتعيين، ويكون الامتحان تحريريّاً أو عمليّاً أو عن طريق مقابلات شخصية، ويجوز الجمع بينها، وبالمقابل، فرضت على الموظف واجبات وكثيراً من الإجراءات الانضباطية، لضمان القيام بواجبه تجاه المواطنين.

إجراءات الشراء والعطاءات

جيد	متوسط	ضعيف

تلتزم بلدية طوباس بالقرار بقانون الشراء العام الفلسطيني رقم (8) لسنة 2014، وبقرار مجلس الوزراء المتعلق بنظام الشراء العام رقم (5) لسنة 2014 [23]إذ تقوم البلدية بنشر الإعلانات عن التفاصيل اللازمة للعطاءات على موقعها الإلكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي، ومجلس الشراء الأعلى [24]، بالإضافة إلى الصحف، ولمدة يومَيْن متتاليَيْن، بما يسمح بالمنافسة، لاسيّما أنّ للبلدية لجنة خاصة بالعطاءات تعمل وفق القوانين، ولديها أيضاً دليل مفصل يسهل عملية إجراء العطاءات واستدراج العروض، وتشكيل لجنة فتح العطاء، ولجنة البت، ولجان الشراء والاستلام الابتدائي والنهائي، وغير ذلك من الأحكام التي تضمن النزاهة والمنافسة بين المقاولين والموردين [25].

ولكن وبحسب نتائج تقرير ديوان الرقابة المالية الإدارية حول أعمال بلدية طوباس للعام 2019م، فقد ورد فيه ملاحظة حول «عدم وجود قسم أو لجنة مستقلة للمشتريات في البلدية»، حيث ردت البلدية على هذه النقطة بأنّه توجد لجنة مشتريات وعطاءات مشكّلة من أعضاء المجلس البلدي والدائرة المالية ومسؤول القسم المختص، وأنّ هذه اللجنة تمارس مهامها وصلاحياتها في جميع عمليات الشراء واستدراجات العروض، والعطاءات في البلدية[26].

كما يتضح من خلال هيكلية بلدية طوباس، أنّه يوجد قسم للمشتريات في الهيكلية ولكن هذا القسم شاغرٌ لحد الآن[27].

21 بحسب ما ورد في تقارير ديوان الرقابة المالية والإدارية أعوام 2018، 2019.

22 عدلت المادة (13) بموجب أحكام المادة (8) من قرار مجلس الوزراء رقم (19) لسنة 2018 بشأن تعديل نظام موظفي الهيئات المحلية رقم (1) لسنة 2009.

23 مادة (5) من قرار بقانون رقم (8) لسنة 2014م بشأن الشراء العام تؤكد على عمليات شراء اللوازم والأشغال والخدمات بأفضل الأسعار، بما يساهم في ترشيد النفقات مع الحفاظ على ضمان الجودة، وتعزيز مبدأ المنافسة العادلة وتشجيع المشاركة في إجراءات الشراء العام من جانب الموردين والمقاولين والاستشاريين المؤهلين، وإتاحة فرص متكافئة دون تمييز، وتوفير معاملة عادلة ومتساوية لجميع المناقصين والمستشارين، وضمان تحقيق الشفافية والنزاهة في إجراءات وسير عمليات الشراء العام.

24 العطاءات منشورة على صفحة الفيسبوك الخاصة بالبلدية:
https://www.facebook.com/Tubas-Municipality-%D8%A8%D9%84%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%B7%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%B3/116127435219701/

25 مقابلة مع السيد حسام أبو عليان، مدير بلدية طوباس، بتاريخ 2021/04/25.

26 كتاب رد بلدية طوباس على ملاحظات تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية حول أعمال بلدية طوباس للعام 2019م.

27 هيكلية بلدية طوباس 2021.

وهنا يجب التنويه إلى وجود دليل لإجراءات التوريدات في بلدية طوباس، وهو دليل مفصّل يعكس إجراءات واضحة في عملية التوريد لكلّ أنواع المشتريات، حيث تقوم الأقسام الفنية وفق هذا الدليل بتحضير المواصفات الفنية للتوريدات والمشتريات المطلوبة وتسليمها للقسم الإداري ليقوم بدروه بتحضير وثائق العطاءات واستدراجات عروض الأسعار المختلفة والإعلان عنها، ولكنّ عدم وجود قسم خاص في بلدية طوباس يجعل عمليات الشراء وطرح العطاءات عرضة للثغرات والإشكاليات التي قد تؤدي لوقوع أخطاء وتجاوزات.

ضوابط النزاهة للعاملين في البلدية

جيد	متوسط	ضعيف

حسب الأنظمة المطبّقة في بلدية طوباس، تلتزم البلدية بنظام موظفي الهيئات المحلية رقم (1) لسنة 2009 المعدل بقرار مجلس الوزراء رقم (19) لسنة 2018 في المادة (28) التي تتضمن مجموعة من المحظورات، التي تستوجب نزاهة موظف الهيئة المحلية وضمان عدم تضارب مصالحه، وتحصينه من المحاباة والمحسوبية.[28]

وبالإضافة إلى الأنظمة والقوانين التي تتعامل مع قضايا الفساد وتضارب المصالح، التي تحرص البلدية على تعريف الموظفين بها، ومنها قرار مجلس الوزراء رقم (1) لعام 2020 الذي ينص على الإفصاح عن تضارب المصالح، وقرار مجلس الوزراء رقم (10) لسنة 2019م الخاص بنظام الهدايا.

ولكن لا توجد أيّ وثيقة أو مدوّنة سلوك معتمدة لموظفي بلدية طوباس فيما يخص معايير الأداء السليم في البلدية وضمان تحقيق النتائج الفضلى في تنفيذ المهام وجودة الخدمة المقدّمة إلى الجمهور.

أما فيما يتعلق بتعليمات الإبلاغ عن حالات الفساد، فقد أشار رئيس البلدية إلى عدم وجود تعليمات مخصصة مكتوبة ومعممة داخل البلدية بهذا الخصوص، وأنّ البلدية تلتزم بالواجبات تجاه موظفيها، لاسيّما في كل ما يتعلق بأوضاعهم الوظيفية، على أساس الاستحقاق والجدارة، والتنافسية، وتكافؤ الفرص، خصوصاً أنّ القانون يكفل حقّ الموظف في التظلم أو الشكوى من أيّ قرار خاطئ اتخذ بحقه[29].

ولكن وبحسب نتائج تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية حول أعمال بلدية طوباس للعام 2019م، فقد نص التقرير على وجود بعض الملاحظات حول عدم وجود وصف وظيفي دقيق يحدد المسؤوليات والواجبات والمهام والصلاحيات لكلّ وظائف البلدية، كما أنّه لا يتم تقييم أداء الموظفين سنوياً، خلافاً للمادة رقم (59) من نظام موظفي الهيئات المحلية رقم (7) لعام 2009 [30].

وبحسب معطيات مدير عام البلدية السيد حسام أبو عليان فقد قامت البلدية في عام 2010 بإعداد وصف وظيفي دقيق لموظفيها، وهذا الوصف يشمل المسؤوليات والواجبات والمهام والصلاحيات لكل موقع وظيفي في البلدية، وهو منشور على صفحة الفيسبوك الخاصة بالبلدية وتم إعداده من قبل شركة استشارية مكلفة من وزارة الحكم المحلي.

28 مقابلة مع السيد حسام أبو عليان، مصدر سابق.

29 مقابلة مع السيد خالد عبد الرازق، مصدر سابق.

30 تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية حول أعمال بلدية طوباس للعام 2019م.

ثانياً: مبادئ الشفافية

آليات عمل الهيئة

جيد	متوسط	ضعيف

تعرّف الهيئة المحلية الناجحة بأنّها الهيئة القادرة على إتاحة المعلومات المتعلقة بأعمالها لاطّلاع المواطنين من أجل التفاعل المطلوب بالمشاركة والرقابة المجتمعية في جميع مراحل تنفيذ مهامها ووظائفها المنصوص عليها بالتشريعات، وتلك المهمات المتوقع منها القيام بها.

يقول رئيس البلدية إنّه يتابع ويشرف على كل تلك الأعمال مع الدوائر المختصة، والطواقم الفنية، مستعيناً أحياناً بـ «دليل رئيس وأعضاء الهيئات المحلية»، الذي أصدرته وزارة الحكم المحلي، وتناولت فيه كلّ ما هو مطلوب عمله من المجلس البلدي في الأمور الإدارية والقانونية والمالية والحقوق والواجبات والعلاقة مع المجتمع المحلي،[31] من أجل ضمان جودة المخرجات في المشاريع، والرد على المواطنين في حال حدوث أي خلل.
وإلى جانب القوانين والأنظمة السارية في البلدية، تعتمد البلدية في عملها على دليل خدمة الجمهور المنشور بشكل ورقي وإلكتروني. وهو دليل إجراءات عمل نموذجي يقوم على تقديم توصيف لكافة أعمال وخدمات البلدية، من حيث الوثائق المطلوب إرفاقها لإتمام الخدمة، ومن حيث الخطوات والإجراءات المطلوبة[32].

وقد قامت البلدية بإعادة تأهيل مركز خدمة الجمهور لتقديم كافة خدمات البلدية للمواطنين والمؤسسات في جميع المجالات، حيث يعمل المركز الآن على تقديم كافة الخدمات تحت سقف واحد، بحيث يتجنب المواطن التنقل بين المكاتب والدوائر المختلفة كي ينجز معاملاته، وفي هذا توفير للوقت والمصاريف. كما يمكن التواصل مع مركز خدمة الجمهور، من خلال الزيارة المباشرة أو من خلال الهاتف، ولكن تمت ملاحظة عدم وجود بوابة إلكترونية خاصة لتعبئة الطلبات والنماذج.

فيما يتعلق بتوثيق أعمال الهيئة، فهمي تحفظ بطريقة إلكترونية ويدوية، ويعتمد المجلس على سجل يدوي لإعداد محاضر الجلسات، ويقوم بكتابة المحضر أثناء الجلسة مدير عام البلدية المكلف من المجلس، ويتم إعداد المحضر بكل مجريات الجلسة وتسجيل كافة القرارات ويوقع عليها الرئيس والأعضاء الحاضرون، والتي يتم نشرها لاحقاً على صفحة الفيسبوك الخاصة ببلدية طوباس[33].

نشر الموازنة

جيد	متوسط	ضعيف

طورت بلدية طوباس أنظمتها المالية المحوسبة، حيث تستخدم حديثاً برنامج الشامل المحاسبي من إنتاج شركة الإسراء للبرمجة، وذلك لتوثيق جميع العمليات الخاصة بالحسابات والأصول والرواتب ونظام الموارد البشرية، والفوترة والتحصيل وإدارة الأصول الثابتة.[34]

وتفعيلاً لمبدأ الشفافية، يقول رئيس بلدية طوباس إنّ البلدية تقوم بنشر الموازنة العامة على صفحتها الرسمية ووسائل التواصل الاجتماعي، بالإضافة لنشر تقارير مدقق الحسابات الخارجي[35]. كما يؤكد رئيس البلدية أنّ قضية نشر البيانات والمعلومات المالية هذ جزء من سياسة البلدية التي انتهجتها عام 2014 من خلال «وثيقة سياسات الإفصاح العام لبلدية طوباس» والتي تم إعدادها من قبل البلدية وبدعم من شركائها[36].

31 دليل رؤساء وأعضاء مجالس الهيئات المحلية الفلسطيني http://www.molg.pna.ps/manual-final[1].pdf

32 بلدية طوباس، دليل خدمة الجمهور، 2014، الذي أُنجز بالتعاون مع مؤسسة مجتمعات عالمية وبتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية USAID.

33 مقابلة مع السيد حسام أبو عليان، مصدر سابق.

34 مقابلة مع السيدة سهى عريان، القائم بأعمال مدير الدائرة المالية في بلدية طوباس، بتاريخ 10\3\2021.

35 https://www.facebook.com/Tubas-Municipality-%D8%A8%D9%84%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%B7%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%B3-116127435219701

36 وثيقة سياسات الإفصاح العام لبلدية طوباس، أب 2014.

ويجدر التنويه إلى أنّ موقع البلدية الإلكتروني[37] لا يعمل حالياً، لذلك لا يستطيع المواطنون الاطّلاع على موازنات الأعوام السابقة بشكل تفصيلي، ولكنّ هذه الموازنات منشورة على صفحة الفيسبوك الخاصة بالبلدية[38]، كما لا يوجد ملف إنجاز للبلدية، والذي يجب أن تعده دائرة العلاقات العامة.

وأحياناً تعتمد بلدية طوباس على «موازنة المواطن» في نشر بياناتها المالية، وهي أداة تعرض البيانات المالية على شكل إنفو-جرافيك، وصحيح أنّ هذا الأسلوب في عرض البيانات المالية يسهّل قراءتها واستيعابها من قبل المواطنين، لكنّها في النهاية موازنة غير تفصيلية[39]، مثل موازنة عام 2018 المعروضة على صفحة البلدية، والتي تستعرض من أين تأتي أموال البلدية، وإلى أين تذهب أموال البلدية.

ولكنّ عدم تفعيل الموقع الإلكتروني للبلدية يعيق عملية نشر وايصال المعلومات والبيانات المالية والإدارية والتشغيلية للجمهور بطريقة سهلة وبسيطة ومباشرة، ويضعف من مبادئ الإفصاح والشفافية التي تعتبر من أهم مبادئ الحوكمة في الهيئات المحلية، وحالياً تعمل البلدية على تطوير موقعها الإلكتروني وسيتم إطلاقه قريباً.

نشر إجراءات الشكاوى

جيد	متوسط	ضعيف

لدى بلدية طوباس دليل خاص لإجراءات الشكاوى تم وضعه عام 2019م، حيث تعتمد البلدية على هذا الدليل في استقبال طلبات الشكاوى من خلال مركز خدمات الجمهور، وفق إجراءات تفصيلية توضح كيفية تقديم الشكوى، ونماذجها، واستقبالها، ومعايير التعامل مع الشكاوى الواردة، والخطوات التي تتم معالجتها فيها ومتى يتم إغلاق الشكوى أو ترحيلها لجهات الاختصاص، التي تقوم فيما بعد بإعداد تقرير عنها[40].

ولكن كما أسلفنا فهناك مشكلة في آليات نشر البيانات والمعلومات الخاصة بعمل البلدية نتيجة عدم تفعيل الموقع الإلكتروني الرسمي للبلدية.

آليات جمع الضرائب والرسوم

جيد	متوسط	ضعيف

تقوم بلدية طوباس كباقي البلديات بجمع أشكال وأنواع مختلفة من الإيرادات المالية المباشرة، كالرسوم والأجور والاشتراكات وضرائب الحرف والصناعات وضريبة المعارف وضريبة الخدمات الدورية، وإيجارات العقارات المملوكة للبلدية، وتصدير الشهادات، ورسوم ترخيص المركبات من الديناموميتر التابع للبلدية، وهي إيرادات يتوجب على المواطن دفعها مقابل الخدمات التي تقدمها البلدية وفق الأنظمة والقوانين[41].

وبالنسبة للكهرباء، تعتمد بلدية طوباس على الشراء المباشر من شركة كهرباء طوباس[42] كمصدر رئيسي، ومن مشروع الطاقة المتجددة[43] كمصدر ثانوي، وتلتزم بتزويد المدينة بها بنظام الدفع المسبق وفق التسعيرة التي يضعها مجلس تنظيم قطاع الكهرباء والمعلن عنها من قبل البلدية[44]. علماً أنّ مشروع الكهرباء يدار من قبل شركة كهرباء منطقة طوباس والذي تترأس مجلس إدارته بلدية طوباس حالياً.

أما خدمة المياه، فهي متوفرة من عدة مصادر منها الآبار الارتوازية التابعة لسلطة المياه الفلسطينية، وهي مياه صالحة للاستخدام في جميع المجالات، تقوم البلدية بتحديد تسعيرتها وتعلنها للمواطنين[45]. وتسعى البلدية حاليّاً

37 www.tubas.ps

٣٨https://www.facebook.com/Tubas-Municipality-%D٨%A٧%D٨%A٨%D٨%٨٨%D٩%B٧%D٨%-A٩%A٨%D٨%AF%D٩%D٨%٨٤%D٩%A٨%B٢%١١٦١٢٧٤٣٥٢١٩٧٠١-

39 موازنة المواطن، صفحة الفيسبوك التابعة لبلدية طوباس:
https://www.facebook.com/TOUBASS/posts/2387665954608942

40 بلدية طوباس، دليل نظام وإجراءات الشكاوى، ودليل خدمة الجمهور، 2014، الذي أنجز بالتعاون مع مؤسسة مجتمعات عالمية وبتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية USAID.

41 مقابلة مع السيدة سهى عريان، مصدر سابق، بتاريخ 2021/04/25.

42 تترأس بلدية طوباس مجلس إدارة شركة كهرباء طوباس.

43 هو مشروع توليد كهرباء من خلال الطاقة الشمسية ومملوك لثلاثة أطراف رئيسية وهي: بلدية طوباس، مجموعة من القطاع الخاص، شركة كهرباء طوباس.

44 مقابلة مع السيد حسام أبو عليان، مصدر سابق، بتاريخ 2021/04/25.

45 مقابلة مع السيدة سهى عريان، مصدر سابق.

إلى تطبيق استخدام عدادات مياه بالدفع المسبق وربطها بالنظام المالي، كما هو الحال في عدادات الكهرباء بالدفع المسبق[46]. علماً أنّ مشروع المياه يدار من قبل مجلس خدمات الشرب والصرف الصحي والذي تترأس مجلس إدارته بلدية طوباس حالياً.

أما فيما يتعلق برسوم الحرف والصناعات، فقيمة الرسوم محددة ومعلنة حسب قرار مجلس الوزراء الخاص بالحرف والصناعات، الذي وحّد رسوم الترخيص لكافة الحرف والصناعات بـ 25 ديناراً[47]، عدا المتاجر والمحلات الكبيرة التي تزداد قيمة رسومها بزيادة تعريفة حسب عدد الأصناف، لتتراوح أحياناً ما بين 75-50 ديناراً سنويّاً، وهذا بموجب التنسيق مع وزارة الصحة، وما تتيحه الأنظمة القانونية التي تمنح هذه الصلاحية[48].

وتعتبر مسؤولة دائرة المحاسبة أنّ نظام جمع الرسوم والضرائب في البلدية يقوم على آليات محددة وواضحة يحصل عليها المواطن من خلال زيارته للبلدية أو لمركز خدمات الجمهور، ولا يوجد بها مجال للتلاعب، نظراً لوجود نظام مالي رصين وقوانين مالية واضحة، وقيود دفع وخصم محوسبة وفق برنامج إلكتروني تستخدمه البلدية بشكل خاص يقوم على تحقيق الرقابة على الأموال وإدارتها، مضيفةً أنّ كافة الضرائب والرسوم تُدفع مباشرة في البلدية.

ولكن وبحسب نتائج تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية لعام 2019 حول أعمال بلدية طوباس، فقد وردت ملاحظة حول عدم اعتماد أو استخدام برنامج الشامل المحاسبي في جميع الأقسام المالية في البلدية، كما أنّ هناك ملاحظات على عملية تحققات رسوم الحرف والصناعات والتي لا تظهر فيها المبالغ المستحقة على المكلّفين خلال العام والتحققات السابقة والمبلغ الكلي المستحق، كما أظهر نفس التقرير أنّه لا يوجد سجل مستقل لقيد تحققات مشتركي خدمة النفايات، بالإضافة إلى أنّه لا يوجد سجل مستقل لإيجار أملاك البلدية[49].

وقد أكدت السيدة سهى عريان، القائم بأعمال مدير الدائرة المالية بأنّ البلدية عملت خلال عام 2020م و2021م على اعتماد برنامج الشامل المحاسبي لكل أقسام البلدية، حيث حدث تأخر في اعتماد برنامج الشامل المحاسبي سابقاً خلال عام 2019 بسبب إجراءات تركيب البرنامج والتدريب عليه من قبل شركة الإسراء للبرمجة واليوم تمت معالجة هذه المشكلة.

أيضا أظهر التقرير أنّ البلدية لا تقوم بإيداع بدل تأمين رخص الأبنية في الحساب البنكي الخاص فيه، كما لم تلتزم البلدية بقرارات مجلس التنظيم الأعلى رقم (30) بخصوص تنظيم الأبنية والتنظيم للهيئات المحلية لسنة 2011م، بشأن قيمة الرسوم المستوفاة بدل مواقف المركبات، ما أدى لضياع مبالغ على خزينة البلدية تقدر بقيمة (57,000) دينار أردني.

كما برزت مجموعة من الإشكاليات المتعلقة بضريبة المعارف بحسب تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية حول الرقابة على ضريبة المعارف في بلدية طوباس عام 2017، والذي أظهر مجموعة من التجاوزات المتعلقة بآليات الجباية، وأوجه الصرف، تتمثل بضعف الآليات والإجراءات، ووجود خصومات بدون قرارات للمكلفين، وغياب توثيق لمحاضر جلسات لجنة المعارف، وعدم إعداد تسويات بنكية حسب الأصول المهنية، وعدم تسجيل العمليات المالية لضريبة المعارف على برنامج الشامل المحاسبي المعتمد من البلدية حيث يتم الاعتماد على التسجيل اليدوي.

وأكدت السيدة سهى عريان، القائم بأعمال مدير الدائرة المالية بأنّه كانت هناك مشكلة خلال الأعوام السابقة بطريقة تسجيل وتوثيق ضريبة المعارف، ولكن تم حل هذه الإشكاليات حالياً، وإضافة مركز تكلفة مخصص لضريبة المعارف في حسابات البلدية وفي برنامج الشامل المحاسبي، حيث يوضح مركز التكلفة كافة القيود المتعلقة بضريبة المعارف بشكل تفصيلي من حيث الإيرادات والديون والنفقات.

شفافية المشتريات والعطاءات

جيد	متوسط	ضعيف

تلتزم بلدية طوباس في نظام العطاءات والشراء والتوريد، بدليل إجراءات التوريدات، الذي وضعته البلدية عام 2014، حيث يقوم القسم الإداري في البلدية باستقبال طلبات الشراء من الأقسام المختلفة، ويطرح العطاءات والمناقصات

46 صندوق تطوير وإقراض البلديات، مصدر سابق، ص9.

47 المادة الثانية من قرار مجلس الوزراء رقم (1) لسنة 2018 المعدل لجدول الحرف المصنفة بذيل قانون الحرف والصناعات رقم (16) لسنة 1953 وتعديلاته.

48 مقابلة مع السيد حسام أبو عليان مصدر سابق.

49 تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية حول أعمال بلدية طوباس لعام 2019.

من خلال صفحة البلدية على الفيسبوك، والموقع الإلكتروني الرسمي للبلدية [50]، والبوابة الموحدة للشراء العام الخاصة بالعطاءات من خلال المجلس الأعلى لسياسات الشراء العام، والصحف المحلية، ولوحة الإعلانات بالبلدية، تبعاً لنظام إدارة خاص بالمشتريات، كما يقوم القسم الإداري بإعداد أوامر شراء للموردين المعتمدين الذين يتم اختيارهم بعد توقيع الاتفاقيات، ويتأكد من الفواتير وعملية ضبطها وترتيبها حسب الأصول لقسم المالية، لاسيّما أنّه ينسق مع قسم المحاسبة، ومعظم الأقسام ذات الصلة[51].

ومن خلال مراجعة كافة التقارير الرقابية الخاصة بأعمال بلدية طوباس والصادرة عن ديوان الرقابة المالية والإدارية خلال السنوات الثلاث الماضية، لم ترد أيّة ملاحظات حول عدم التزام البلدية بإجراءات نظام المشتريات والعطاءات.

شفافية الإدارة

جيد	متوسط	ضعيف

تلتزم بلدية طوباس من خلال دليل إجراءات العمل بتصنيف دوائر البلدية، وعمل ووظائف كل دائرة وشعبة وأهدافها، وعلاقات كلّ دائرة مع الدوائر الأخرى[52].

ولكن كما أسلفنا فالموقع الإلكتروني الرسمي لبلدية طوباس لا يعمل، وهذا يحجب الكثير من البيانات والمعلومات عن الجمهور كسجل اجتماعات كل جلسة للمجلس البلدي، وقرارات لجنة البناء والتنظيم، والنشاطات والمشاريع التي تنفذها البلدية والمراحل التي وصلت لها، والعطاءات وإعلانات الوظائف، وأرقام هواتف الاتصال بالبلدية والدوائر والأقسام، وغيرها من المعلومات المهمة.

وتجتهد البلدية بالنشر من خلال صفحة الفيسبوك الخاصة بالبلدية، ولكن عند زيارتها والاطلاع على محتوى الصفحة لوحظ غياب الكثير من المعلومات، فضلاً عن أنّ عملية البحث عن المعلومات من خلال صفحات التواصل الاجتماعي صعبة على المواطنين ولا يمكن الاعتماد عليها في الحصول على المعلومات والبيانات الأساسية. وبالرغم من وجود وثيقة خاصة بسياسات الإفصاح لدى البلدية والتي تم وضعها عام 2014م، إلّا أنّه وبعد الاطلاع عليها ومقارنة الواقع الحالي لعملية الإفصاح يظهر أنّ معظم بنود هذه الوثيقة لم تطبّق لغاية الآن.

يوفر الهيكل التنظيمي لبلدية طوباس المقسم إلى دوائر وأقسام التسلسل الإداري والاتصال العمودي الهرمي والمعتمد وفق دليل إجراءات العمل في البلدية، كما يعطي صلاحية للمجلس البلدي ولجانه المشكلة، بالإشراف على مسؤولي الدوائر التنفيذية والإدارية والفنية، ومساءلتها عن أعمالها، لاسيّما أنّ الصلاحيات والمسؤوليات محددة لدوائر الهيئة المختلفة، أضافة إلى أن الوصف الوظيفي للمسؤولين يوضح الإجراءات الواجب اتباعها في تنفيذ المهام الموكلة للعاملين فيها، سواء كانت داخل البلدية لتسيير المعاملات الإدارية أمام المواطنين، أو خدمات خارجية، كمياه، وكهرباء، وخدمات صحية... إلخ .

نشر المعلومات المالية الخاصة بالأعضاء

جيد	متوسط	ضعيف

فيما يتعلق بنشر المعلومات المالية الخاصة بالأعضاء، التي يقصد بها الإفصاح عن الممتلكات الخاصة بهم، فلم تبادر البلدية لنشر مثل هذه المعلومات، كما لا توجد مبادرات ذاتية من قبل أعضاء المجلس للتصريح عن ذممهم المالية للجمهور[53].

علماً أنّ الإفصاح عن الممتلكات الخاصة بأعضاء مجالس الهيئات المحلية يعدّ من الممارسات الفضلى في الشفافية، وهو إجراء وقائي لمنع الوقوع في الكسب غير المشروع من قبل الأعضاء أو تضارب المصالح عند اتخاذ القرارات.

50 الموقع الإلكتروني الرسمي لا يعمل حالياً بسبب مشاكل تقنية لذا لم نستطع التأكد من نشر البلدية لكل العطاءات عليه.

51 مقابلة مع السيد حسام أبو عليان، مصدر سابق.

52 دليل إجراءات العمل في بلدية طوباس.

53 مقابلة مع السيد حسام أبو عليان، مصدر سابق.

ثالثاً: نظم المساءلة

الإشراف على الخدمات

جيد	متوسط	ضعيف

أشار رئيس البلدية إلى أنّ الاتصال بين موظفي البلدية ورئيس البلدية هو اتصال عمودي يتبع التسلسل الهرمي في الهيكلية، حيث يجري التواصل مع الإدارات والأقسام والشعب ومراقبة أعمالها عبر مدراء الدوائر، ليقوم رئيس البلدية بدوره بتقديم تقرير دوري عن أعمال البلدية التي يتسلمها من الموظفين.
ومن جهة أخرى، يمارس رئيس المجلس إشرافه العام عبر تشكيل لجان متخصصة من أعضاء المجلس، كما يمارس رؤساء الأقسام في البلدية أعمال الرقابة على عمل موظفي أقسامهم والأطراف ذات العلاقة بعملهم، كالمقاولين من القطاع الخاص في حال تنفيذ أعمال الطرق أو التعهدات، وبدورهم يلتزمون بتقديم تقاريرهم إلى المجلس البلدي.

ولكن لا يوجد في بلدية طوباس وحدة رقابة داخلية مستقلة تضم ذوي خبرة واختصاص، وهذا يضعف الحوكمة داخل البلدية، ويجعل عملية الرقابة وكشف ومعالجة الأخطاء والمشاكل المتعلقة بالخدمات صعبة، الأمر الذي يبطئ عملية تحسين جودة الخدمات نتيجة غياب الرقابة عليها [54].

الحرف والصناعات

جيد	متوسط	ضعيف

تلتزم بلدية طوباس في إدارة الحرف والصناعات في المدينة بالقانون رقم (16) لسنة 1953، بالإضافة إلى قرار مجلس الوزراء رقم (1) لسنة 2018 المعدل لجداول الحرف المصنفة بذيل قانون الحرف والصناعات رقم (16) لسنة 1953 وتعديلاته، حيث تقوم بالتفتيش الدوري على قطاع الحرف والصناعات، ومتابعة المخالفات، وإخطار الحالات غير المرخصة، وتشارك البلدية الجهات ذات العلاقة، مثل وزارة الصحة (قسم الصحة) في التفتيش على المحال التجارية والأسواق للتأكد من مواصفات وسلامة الأغذية، أو وزارة الصناعة، والدفاع المدني، لمتابعة إجراءات السلامة في الورش الفنية والصناعية... إلخ.

ولكن وبحسب نتائج تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية لعام 2019 حول أعمال بلدية طوباس، فقد وردت مجموعة من الملاحظات حول سجل تحققات رسوم الحرف والصناعات والذي لا تظهر فيه المبالغ المستحقة على المكلّفين خلال العام والتحققات السابقة والمبلغ الكلي المستحق، كما أظهر نفس التقرير وجود ضعف في ترخيص وتحصيل إيرادات الحرف والصناعات، حيث تم ترخيص وإصدار 280 رخصة في عام 2019م من أصل 800 محل مقيد في سجلات الحرف والصناعات في المدينة طوباس وبنسبة 35% من مجموع المحلات والحرف، خلافاً للمادة رقم (5) من النظام المالي للهيئات المحلية.

وقد أكد السيد محمد دراغمة مفتش الصحة في بلدية طوباس أنّه خلال عامي 2020 و2021 تم إجراء حصر دقيق بكافة مبالغ ذمم الحرف والصناعات وتسجيلها على برنامج الشامل المحاسبي[55].

تقديم التقارير الدورية للمجلس البلدي

جيد	متوسط	ضعيف

يقدم موظفو الدوائر تقاريرهم بحسب طبيعة عمل الدائرة، فهناك دوائر تقدّم تقاريرها بشكل أسبوعي، وأخرى بشكل شهري وربع سنوي، وتقدم التقارير بحسب التسلسل الهرمي والوظيفي إلى مدير الدائرة، الذي يرفعها بدوره إلى مدير عام البلدية، ومن ثم إلى رئيس المجلس البلدي، الذي يتابعها مباشرة إذا لم تكن بحاجة إلى قرار من المجلس[56]. في حين يقوم رئيس البلدية بتوضيح تطورات ومجريات العمل في البلدية لأعضاء المجلس أثناء جلسات

54 نتائج تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية حول أعمال بلدية طوباس عام 2019م.

55 مقابلة مع السيد محمد دراغمة مفتش الصحة في بلدية طوباس بتاريخ 15\7\2021.

56 مقابلة مع السيد حسام أبو عليان، مصدر سابق، بتاريخ 2021/03/10، ومقابلة مع خالد عبد الرازق، مصدر سابق، بتاريخ 2021/04/25.

المجلس التي تعقد بشكل أسبوعي[57]، وذلك من خلال تزويدهم بالخطط والتقارير المكتوبة والموضح فيها كافة التفاصيل الخاصة بالمشاريع وطبيعة مواصفاتها، وفي بعض الأحيان، هناك تفاصيل ونقاشات تكون شفوية يحاط بها المجلس البلدي ولا يستدعي الأمر أن تكون مكتوبة.

ويقسم المجلس إلى لجان تساعد رئيس المجلس في إدارة البلدية من خلال المتابعة مع المدير العام للبلدية ومدراء الأقسام والدوائر، كل حسب اختصاصه، وهو ما يسهل عملية النقاش في الجلسات الأسبوعية، ويجعلهم على اطلاع بشكل مباشر وعملي أيضاً على مجريات الأعمال[58].

التدقيق الداخلي في البلدية

جيد	متوسط	ضعيف

تعتمد بلدية طوباس في ضبط إجراءات التدقيق الداخلي على تعليمات دليل إجراءات الرقابة الداخلية لهيئات الحكم المحلي الصادر عن وزارة الحكم المحلي الذي يهدف لضمان وسلامة النشاط المالي، وكفاءة الأداء وحسن استخدام السلطة والكشف عن الانحرافات، ومدى انسجام ومطابقة النشاط المالي والإداري للأنظمة والقوانين والقرارات والتعاميم النافذة، كما تعتمد البلدية مدققاً خارجيّاً لكل عام، يختلف عن الأعوام السابقة، ويتم نشر عطاءات بهذا الخصوص، ويتم نشر تقرير المدقق على موقع البلدية، وتأخذ البلدية توصيات المدقق بعين الاعتبار، وتقوم بعمل التعديلات[59].

وقد قامت البلدية بإعداد تقرير تشخيصي لوظيفة الرقابة الداخلية، يوضح موقع وظيفة الرقابة الداخلية، ووظائفها، ومتطلباتها، وغيرها من التفاصيل، ولكن لا يوجد في بلدية طوباس قسم رقابة داخلية مستقلة تضم ذوي خبرة واختصاص، وهذا يضعف الحوكمة داخل البلدية، ويجعل عملية الرقابة وكشف ومعالجة الأخطاء والمشاكل المتعلقة بالخدمات صعبة، الأمر الذي يبطئ عملية تحسين جودة الخدمات نتيجة غياب الرقابة عليها [60].

ولكن تبقى الثغرة الكبيرة في نظام الرقابة الداخلية في بلدية طوباس متمثلة بعدم وجود مدقق داخلي أو قسم خاص بالتدقيق الداخلي، وهذا يشتت جهود الرقابة ويضعفها بشكل عام.

نظام الشكاوى والعرائض والاعتراض

جيد	متوسط	ضعيف

يطبق مركز خدمات الجمهور في البلدية سياسة الباب المفتوح، حيث يمكن لأي مواطن أن يتقدم بشكواه في أي وقت يريد من أوقات عمل البلدية[61]، ويوجد داخل مركز خدمات الجمهور «صندوق مخصص للشكاوى» حيث تتم معالجة الشكاوى وفق الإجراءات المذكورة في دليل خدمات الجمهور.

وقال رئيس البلدية إنّه يتم استقبال الشكاوى أيضاً بشكل وجاهي من خلال زيارة مكتبية في مقر البلدية، وبشكل غير وجاهي عبر مواقع التواصل الاجتماعي أو هواتف البلدية، مشيراً إلى أنّه لا توجد نماذج خاصة بهذه الطرق لرفع الشكاوى.

وفيما يتعلق بآليات تقديم العرائض والاعتراض على قرارات المجلس البلدي، تعتمد البلدية على دليل نظام وإجراءات الشكاوى، إذ يقوم المجلس بدراسة الاعتراض والرد عليه بشكل شفوي أو مكتوب[62].

57 مقابلة مع السيد خالد عبد الرازق، مصدر سابق، بتاريخ 2021/04/25.

58 دليل إجراءات العمل في بلدية طوباس.

59 دليل اجراءات توجيهي للرقابة الداخلية في هيئات الحكم المحلي:
http://halhul-city.ps/site/images/stories/IMG2017/finguide.pdf

60 نتائج تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية حول أعمال بلدية طوباس عام 2019م.

61 حسام أبو عليان، مصدر سابق.

62 حسام أبو عليان، مصدر سابق.

التدقيق الخارجي

جيد	متوسط	ضعيف

تشير تقارير ديوان الرقابة المالية والإدارية إلى أنّ بلدية طوباس من ضمن البلديات المدرجة على الخطة السنوية للديوان والتي جرى استهدافها بالتدقيق الشامل في العامين الأخيرين 2019 و2021، حيث صدر تقرير عام 2019، بينما ما زال تقرير عام 2021 غير جاهز. كما قام ديوان الرقابة المالية والإدارية عام 2018 بإجراء تدقيق خاص حول ضريبة المعارف في بلدية طوباس للتأكد من سلامة الإجراءات التي تتبعها لجنة المعارف في بلدية طوباس في أعمالها وانشطتها خلال عام 2017، والتأكد من التزام اللجنة بالقوانين والأنظمة المعمول بها بشأن ضريبة المعارف، بالإضافة إلى كشف أوجه الانحراف المالي والإداري في أعمال اللجنة، وقد قامت بلدية طوباس بالرد على ملاحظات تقرير الديوان وعالجت جزءاً من هذه الملاحظات ولكن بقيت مجموعة من التوصيات والملاحظات التي يجب استدراكها.

كما قامت بلدية طوباس بالرد على التقرير الذي صدر عام 2019، وأعلمت ديوان الرقابة المالية والإدارية أنّ المجلس البلدي قرر في جلسته رقم 2020\21 المنعقدة بتاريخ 2022\10\10 اتخاذ اللازم للعمل بالتوصيات الواردة في التقرير حسب الإمكانيات المتاحة[63].

ويؤكد السيد حسام أبو عليان مدير بلدية طوباس، أنّ البلدية تتعاون بشكل كامل مع ديوان الرقابة المالية والإدارية، وتحاول وفق إمكانياتها وقدراتها معالجة كافة الملاحظات والثغرات الواردة في تقارير الديوان، وقد عالجت البلدية في الفترة الأخيرة الكثير من الملاحظات الواردة في التقارير.

المساءلة والمشاركة المجتمعية

جيد	متوسط	ضعيف

يشير السيد حسام أبو عليان مدير عام البلدية إلى أنّ البلدية تقوم بدعوة المواطنين والمؤسسات المحلية من خلال الدعوات الشخصية، أو وسائل التواصل الاجتماعي، أو الدعوات في الأماكن العامة، للاجتماعات الاستشارية لمناقشة واقع تقديم الخدمات والمشاريع المقترحة في البلدية، وذلك حسب الظروف والحاجة.

مؤخراً تم إعادة تفعيل لجنة المساءلة المجتمعية في بلدية طوباس من خلال التعاون مع مؤسسة Reform وصندوق تطوير وإقراض البلديات، وفي لقاء مع مجموعة بؤرية من أعضاء هذه اللجنة في مقر بلدية طوباس يوم 7 أبريل 2021، تحدث الكثيرون عن أهمية قبول المجلس البلدي بدور اللجنة ودعم عملها، وأنّ هناك الكثير من القضايا والمشاكل المتراكمة التي يجب حلّها في طوباس بالتعاون الوثيق مع البلدية وباقي مؤسسات المدينة.

ولوحظ خلال الاجتماع أنّ غالبية أعضاء اللجنة من الفئات الشابة ومن كلا الجنسين ما يعطي شعور بالراحة والإيجابية، ويعكس تمثيلاً مجتمعياً أفضل. وبشكل عام اتفق غالبية المشاركين والمشاركات في لجنة المساءلة على أنّ المجلس البلدي الحالي متعاون ويمكن تطوير العلاقة معه من أجل خدمات أفضل للجميع. كما يوجد في البلدية لجنة مشاركة مجتمعية، ولجنة العشائر والسلم الأهلي، ومجلس شبابي طوباس، وهذه الأطر تعزز نهج المشاركة والمساءلة في عمل البلدية[64].

> تحرص بلدية طوباس على الشراكة مع المجتمع المحلي والمواطنين بمختلف فئاتهم، وحرصاً منها على تعزيز هذه العلاقة والثقة قامت البلدية باستحداث نظام الطلبات والشكاوى داخل مركز خدمات الجمهور ليتم بموجبه استلام الشكاوى وفق نموذج خاص يظهر موضوع الشكوى، وعنوان المشتكي، وآليات التواصل معه، وجهة الرد، وبعدها تتم متابعة كافة شكاوى المواطنين، حيث تقوم وحدة خاصة بالمتابعة والتنسيق مع الأقسام ذات العلاقة بموضوع الشكوى أو الاقتراح والاتصال مع مقدمها للرد عليه حسب النظام المتبع.
>
> دليل خدمات الجمهور في بلدية طوباس

63 كتاب الرد على ديوان الرقابة المالية والإدارية الصادر من بلدية طوباس بتاريخ 2020\10\10م تحت رقم 2058\27\1

64 السيد حسام أبو عليان، مصدر سابق

الخطة الاستراتيجية

جيد	متوسط	ضعيف

ارتكزت بلدية طوباس في خطتها الاستراتيجية للأعوام 2018-2021 على مجموعة من المبادئ وهي المشاركة، والشفافية والمساءلة، والتكاملية، وشمولية التشخيص والبعد الاستراتيجي، والكفاءة والفعالية.

ولضمان النهج التشاركي، فقد تم إشراك حوالي 100 مشارك ومشاركة من مختلف مكونات المجتمع المحلي بشكل عام، والفئات الضعيفة وخاصة المرأة والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة بشكل خاص في مختلف مراحل عملية التخطيط، وذلك عبر تمثيلهم في اللجان التنموية من جهة، ودمج احتياجاتهم وأولوياتهم في الخطة التنموية المحلية من جهة أخرى، وترجمتها إلى برامج ومشاريع في المجالات التنموية المختلفة.

وقد اعتمدت بلدية طوباس على هيكلية إدارة عملية التخطيط التنموي المحلي المقترحة في دليل التخطيط التنموي المحلي، وحيث أطلقت البلدية عملية التخطيط التنموي المحلي في لقاء البيت المفتوح المنعقد بتاريخ 2018/5/23، واستكملت تشكيل اللجان التنموية التي عملت كل منها في مجال تخصصها، وقد وفرت البلدية البيانات والمعلومات اللازمة لكل مجال تنموي، وعملت اللجان حسب أدوارها ومسؤولياتها.

وقد تمت دعوة المجتمع المحلي والمؤسسات الأهلية وممثلي القطاعات المختلفة في مدينة طوباس من خلال إطلاق الدعوات العامة والدعوات الشخصية، إضافة إلى الإعلان عن اللقاءات من خلال الموقع الإلكتروني للبلدية وصفحة الفيسبوك الخاصة بها، والاتصالات الهاتفية[65].

وركزت عملية التخطيط التنموي المحلي، على تشخيص وتحليل أربعة مجالات تنموية رئيسية وهي مجال البيئة والبنى التحتية، وتنمية الاقتصاد المحلي، والتنمية الاجتماعية والتمكين، والإدارة والحكم الرشيد.

تنطلق بلدية طوباس برؤية ورسالة نابعة من خطتها الاستراتيجية للأعوام 2018-2021 والتي تم إعدادها بمشاركة مجتمعية واسعة، فالبلدية تؤمن بضرورة إشراك المجتمع المحلي ومنظمات المجتمع المدني في عملية التخطيط المحلي التنموية لضمان نجاح هذه العملية، وقد بدأت بلدية طوباس بممارسة عملية التخطيط منذ عام 2009، وكانت عملية التخطيط في حينه تتم بإشراف خبراء ومستشارين واكبوا العملية خطوة بخطوة، والتي من أهدافها تدريب كادر الهيئة المحلية وإكسابه الخبرة اللازمة لممارسة عملية التخطيط بمفرده، وحيث تم تحديث الخطة التنموية عدة مرات وفي نهاية عام 2017 تم العمل على إعداد خطة تنموية جديدة للمدينة، والتي تميزت عن العملية السابقة، أنها نُفذت ذاتياً بواسطة فريق تشكّل من موظفي البلدية ومن خبراء ومتخصصين في مجالات مختلفة من أبناء البلدة وبتمويل ذاتي، وما ميزها كذلك واقعية مخرجاتها التي تم تحديدها استناداً للإمكانيات والموارد المتاحة في المدينة والبلدية، ولم يتم رسم الأهداف وتحديد البرامج والمشاريع بعيداً عنها.

وقد حرصت الخطة التنموية المحلية لمدينة طوباس للأعوام 2018-2021 في رؤيتها وأهدافها وأولوياتها التنموية على ملامسة تطلعات واحتياجات المجتمع المحلي، آخذة بعين الاعتبار الموارد المتاحة، والإمكانيات والقدرات المتوفرة، والتحديات المتوقعة أو المحتملة.

وثيقة الخطة الاستراتيجية

وبشكل عام تؤكد م. مها مجاهد صوافطة، منسقة فريق التخطيط الأساسي[66]، بأنّ عملية التخطيط المحلي اليوم من العمليات الأساسية والمهمة التي تشرف على تنفيذها عدة جهات كوزارة الحكم المحلي، وصندوق تطوير وإقراض البلديات، والمؤسسات الدولية الداعمة لقطاع الحكم المحلي ما يضمن تنفيذها بالشكل المطلوب وضمان أكبر مشاركة من قبل المجتمع المحلي، حيث يعتبر عنصر المشاركة من أهم عناصر نجاح وشرعية أيّ خطة استراتيجية.

تشكيل مجلس استشاري للبلدية

جيد	متوسط	ضعيف

يؤكد السيد حسام أبو عليان مدير بلدية طوباس، أنّ البلدية حاولت خلال السنوات الماضية تشكيل مجلس استشاري من المواطنين والمؤسسات المحلية، ولكن لاعتبارات معينة لم تنجح البلدية في ذلك، لذلك فهي تحاول

65 اتصال هاتفي مع السيدة مها دراغمة، رئيسة جمعية طوباس الخيرية وإحدى أعضاء لجان الخطة الاستراتيجية التخصصية.

66 مقابلة من خلال اتصال هاتفي مع م. مها مجاهد صوافطة، منسقة فريق التخطيط الأساسي لخطة مدينة طوباس 2018-2021.

الاستعاضة عن هذه الخطوة بخطوات أخرى، مثل تشكيل لجان مجتمعية لمعالجة بعض المشاكل، ولجان مساءلة مجتمعية، ولجان شبابية، ولجان نسوية، ولكن بشكل عام فإنّ هناك مشكلة تتمثل في أنّ تفاعل المواطنين ليس بالمستوى المطلوب أحياناً، وهذا يحد من دافعية البلدية لتشكيل لجان جديدة خوفاً من عدم جدوى وفاعلية عملها.

نشاطات ومشاريع المجتمع المحلي

جيد	متوسط	ضعيف

أعرب السيد خالد عبد الرازق رئيس بلدية طوباس عن رضاه عن شراكة بلدية طوباس مع المجتمع المحلي في مجال تنفيذ المشاريع والأنشطة المختلفة، حيث تنفذ سنوياً عشرات الأنشطة والمبادرات المجتمعية في مدينة طوباس والتي تكون البلدية جزءاً منها ومن تنفيذها، وتحتوي صفحة البلدية والمؤسسات المحلية في طوباس على أخبار هذه الأنشطة بشكل مستمر، ومنها على سبيل المثال لا الحصر[67]:

- إنشاء مركز تدريب مهني للنساء لصالح جمعية طوباس الخيرية، يضم مركزاً متخصصاً للتدريب على مجموعة من المهن والحرف كالطبخ، والتجميل وغيرها.
- حملات مجتمعية لشراء أجهزة أوكسجين لمرضى كورونا بالتعاون مع لجنة أموال الزكاة في طوباس.
- حملات مجتمعية لشراء معدات وأجهزة طبية لصالح مركز صحي طوباس.
- بناء وتشطيب مدرسة الدكتور سالم أبو خيزران بالتعاون مع بلدية طوباس.
- شراء أرض لصالح بناء مركز صحي لصالح وزارة الصحة.

كما أنّ هناك عشرات المشاريع المذكورة في الخطة الاستراتيجية لطوباس 2018-2021 تقوم على الشراكة مع المجتمع المحلي والمؤسسات الأهلية المختلفة، وهذا النهج في الشراكة واضح في توجهات البلدية نحو العمل والاستجابة لاحتياجات المجتمع المحلي[68].

صادق الرئيس الفلسطيني بتاريخ 2018/10/2 على قرار بقانون بشأن إنشاء محاكم الهيئات المحلية لسنة 2018، والذي نشأت بموجبه محكمة متخصصة في كل محافظة تسمى محكمة الهيئات المحلية تختص بالنظر في المخالفات التي ترتكب ضمن دائرة الاختصاص المكاني للمحكمة خلافاً لأحكام التشريعات الناظمة لأعمال الهيئات المحلية.

فيما يتعلق بمحكمة بلدية طوباس وبناء على القرار بقانون رقم (20) لسنة 2019 بشأن تعديل القرار بقانون رقم (32) لسنة 2018 بشأن محاكم الهيئات المحلية الصادر بتاريخ 2018/10/2 الذي أنشئت بموجبه محكمة متخصصة في كل محافظة من محافظات الوطن تسمى محكمة الهيئات المحلية تكون ضمن تشكيل المحاكم النظامية، فقد باشرت بلدية طوباس التعامل مع المحكمة.

جريدة الوقائع الفلسطينية الرسمية

محكمة البلدية

جيد	متوسط	ضعيف

يقول السيد عماد الدين نمر دراغمة، المستشار القانوني لبلدية طوباس، إنه لم ترد خلال العالم الماضي الكثير من القضايا، سواء من البلدية على المواطنين، أو من المواطنين على البلدية، باستثناء ما يتعلق بموضوع مخالفات البناء والاعتداء على الشوارع، وتسوية الأراضي، حيث وردت حوالي 20-30 قضية فقط خلال العام الماضي 2020[69].

ويرجع السيد عماد الدين دراغمة عدد القضايا القليل الفترة الأخيرة الى أوضاع جائحة كورونا، بالإضافة إلى أنّ كثيراً من القضايا يتم حلها من خلال البلدية، لذا لم يتم تحويلها للمحكمة.

67 مقابلة شخصية مع السيد خالد سمير عبد الرازق، رئيس بلدية طوباس، بتاريخ 2021/4/25، مقر البلدية.

68 وثيقة الخطة التنموية المحلية لمدينة طوباس للأعوام 2018-2021.

69 اتصال هاتفي مع السيد عماد الدين نمر دراغمة، المستشار القانوني لبلدية طوباس.

رابعاً: الفساد ومكافحته في بلدية طوباس

مكافحة الفساد

جيد	متوسط	ضعيف

لم يتم خلال السنوات الأخيرة ضبط أيّ حالة داخل بلدية طوباس ترتقي لتصبح قضية فساد تلزم التحويل إلى هيئة مكافحة الفساد[70]، ولكنّ هذا لا يعني أنّه لا يوجد أيّة شكاوى أو تبليغات ضد البلدية في هيئة مكافحة الفساد، وهذا أمر طبيعي فمن حقّ أيّ مواطن أو جهة التبليغ عن شبهات الفساد، ولكنّ هذا لا يعني بالضرورة وجود فساد في عمل البلدية.

إنّ للهيئات المحلية دوراً كبيراً في جهود مكافحة الفساد من خلال تعزيز حوكمتها وعلاقتها مع المواطنين، واستجابتها لمبادرات المساءلة المجتمعيّة ما يحسِّن مستوى نزاهة وجودة الخدمات المقدمة للمواطنين الأمر الذي يؤثر وبشكل مباشر في تغيير الانطباع العام لدى عموم المواطنين عن أداء تلك الهيئات ويجعله يميل للرضا، بالمقابل يظهر اختصاص هيئة مكافحة الفساد وفق ما ورد في المادة (٨) من قانون مكافحة الفساد رقم (١) لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته، أنّ للهيئة اختصاصات تتعلق بالتدابير الوقائية لمكافحة الفساد، من خلال توعية المجتمع بكافة مستوياته الرسمية وغير الرسمية وتبصيرهم بمخاطر جرائم الفساد وآثاره وآليات مكافحته وتعزيز قيم النزاهة، وذلك بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، سواء المؤسسات الرسمية أو غير الرسمية أو الإعلامية... إلخ.

رفع الوعي بمكافحة الفساد

جيد	متوسط	ضعيف

يقول السيد حسام أبو عليان، مدير بلدية طوباس، إنّ العاملين في البلدية شاركوا واستفادوا من الدورات التدريبية التي عقدتها هيئة مكافحة الفساد، بالإضافة لأنشطة ائتلاف أمان الذي قام بدوره بتنظيم عدة أنشطة توعوية وجلسات بناء القدرات للهيئات المحلية، وشاركت فيها بلدية طوباس بشكل مباشر.

لكن يرى السيد حسام أبو عليان أنّ هناك حاجة كبيرة لعملية التوعية وبناء القدرات باستمرار، وخاصة في مجال إدارة المال العام وما يرتبط فيه من عمليات وإجراءات، كما أنّ هناك أهمية لتعزيز التدريب على الإجراءات الوقائية المانعة للفساد داخل هيئات الحكم المحلي.

70 مقابلة مع رئيس البلدية خالد عبد الرازق، ومدير عام البلدية حسام أبو عليان، مصدر سابق.

الاستنتاجات الخاصة ببلدية طوباس

على المستوى العام:

- تواجه بلدية طوباس تأخيراً في إجراء الانتخابات لأكثر من دورة كباقي هيئات الحكم المحلي وباقي القطاعات الأخرى، لكنّ الانتخابات الأخيرة جرت في جميع مراحلها حرة وعادلة ضمن التمثيل النسبي الكامل مع المحافظة على نسبة تمثيل المرأة، حيث جرى تشكيل بعض القوائم المستقلة شكليّاً، وبعضها متعددة الفصائل، عدا حركة حماس التي غابت فعليّاً عن الترشح نظراً للانقسام.
- ما زالت بعض القوانين والتشريعات الفلسطينية قديمة ولا بد من تطويرها من أجل أن تعالج الضعف القانوني المطلوب الذي يمكن أن يعزز اللامركزية، ويمنع تداخل الصلاحيات وتهديد استقلالية القرار على المستوى المحلي.
- وجود نقص في التشريعات التي تنظم العلاقة بين القطاع الخاص والقطاع الأهلي من جهة، والبلدية من جهة أخرى، خاصة في مجال الشراكات وإدارة الاستثمارات المشتركة.
- وجود الشخصية الاعتبارية المستقلة للبلدية في مباشرة إدارتها وقراراتها، ولكن يشترط موافقة وزير الحكم المحلي على الكثير من الصلاحيات، وهو ما يعيق عمل البلدية في بعض الأحيان.

على مستوى قيم النزاهة :

- أعضاء المجلس البلدي والعاملون في بلدية طوباس ملتزمون بالأنظمة والقوانين التي من شأنها تعزيز قيم النزاهة في عمل المجلس البلدي، والواردة والمتضمنة في القوانين والأنظمة المرتبطة بعمل الهيئات المحلية الفلسطينية، كما يلتزم أعضاء المجلس البلدي بتقديم إقرار الذمة المالية إلى هيئة مكافحة الفساد.
- أعضاء المجلس البلدي قاموا بالتوقيع على ميثاق شرف رئيس وأعضاء مجلس الهيئات المحلية الصادر من قبل الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية، وهم ملتزمون أدبياً وأخلاقياً بما ورد فيه.
- لا توجد مدوّنات سلوك خاصة بالموظفين والعاملين في البلدية، ولكن يؤكد المجلس البلدي أنّه يتعامل مع الموظفين على أساس الاستحقاق والجدارة، والتنافسية، وتكافؤ الفرص.
- تتبنى بلدية طوباس إجراءات واضحة لتعيين موظفي البلدية تجري وفق دليل إجراءات العمل داخل البلدية بطريقة شفافة، بدون واسطة أو محسوبية، ووفقاً للإجراءات المتابعة التي نص عليه القانون، حيث تمر عملية التوظيف بعدة مراحل متسلسلة، ولكن هناك حاجة لتطوير نظام تقييم أداء الموظفين داخل البلدية.
- تطبق بلدية طوباس نظام الشراء العام، وتوجد لجنة خاصة بالعطاءات ولديها دليل إجراءات توريد تسترشد به، ويتم تشكيل لجنة فتح العطاء، ولجنة البت، ولجان الشراء والاستلام الابتدائي والنهائي، وغير ذلك من الأحكام التي تضمن النزاهة، ولكن لا يوجد قسم خاص للمشتريات في البلدية.
- هناك نقص في الكوادر البشرية المؤهلة داخل البلدية، ما ينعكس سلباً على أداء البلدية في مختلف المجالات وخاصة أنّ هناك نقصاً واضحاً في مجالات الرقابة الداخلية، والإعلام الرقمي، والعلاقات العامة.

على مستوى الالتزام بمبادئ الشفافية

- يتم احترام مبادئ الشفافية بشكل عام في أعمال البلدية، حيث أظهرت في خطتها التنموية الاستراتيجية للأعوام 2018-2021، رؤية البلدية ورسالتها، وأولوية أهدافها التنموية للتجمعات السكانية وتحديد البرامج والمشاريع القادرة على تحقيق هذه الأهداف خلال فترة زمنية معينة،

بما يتماشى مع تطلعات السكان مع الأخذ بعين الاعتبار الموارد المتاحة والمعيقات، خاصة المتعلقة منها بالاحتلال.

- شارك المجتمع المحلي بشكل مباشر في وضع الخطة الاستراتيجية للبلدية، والتي حملت عنوان «الخطة التنموية المحلية لمدينة طوباس 2018-2021».

- توفر البلدية المعلومات الخاصة بعملها بشكل عام، حيث تنشر البلدية على صفحتها على موقع الفيسبوك أخبارها والنشاطات التي تقوم بها، بالإضافة إلى قرارات المجلس لكل جلسة، ولكن لا يوجد تقرير «إنجازات سنوي لبلدية طوباس»، كما أنّ محتوى البيانات والمعلومات بحاجة إلى تطوير من حيث المحتوى والعرض لتصبح أكثر فهماً من قبل المواطن.

- تنشر بلدية طوباس موازنتها المالية السنوية بشكل دوري، وهناك صعوبة في الوصول إلى كافة الموازنات من خلال الموقع الإلكتروني المتعطل حالياً، أو من خلال صفحتها على الفيسبوك، سواء للمهتمين والمعنيين من الباحثين، أو بالنسبة للمواطنين، ولكنّ البلدية تنشر أحياناً الموازنة على شكل إنفو-جرافيك لتسهّل قراءتها واستيعابها من قبل المواطنين.

- هناك معلومات وافية وموثقة عن مهام كل قسم من أقسام البلدية واختصاصاته من خلال دليل «إجراءات العمل»، ويتم نشر أرقام هواتف البلدية والأقسام المختلفة على صفحة البلدية على الفيسبوك.

- تنشر البلدية تقارير مدققي الحسابات الخارجيين على صفحتها على الفيسبوك، وتلتزم بالملاحظات والتوصيات التي يوردها المدقق في التقرير.

- تطرح البلدية العطاءات والمناقصات من خلال صفحتها على الفيسبوك، والبوابة الخاصة بالعطاءات من خلال مجلس الشراء الأعلى، والصحف المحلية، ولوحة الإعلانات بالبلدية، ووسائل التواصل الاجتماعي المختلفة.

على مستوى المساءلة

- تتوفر هيكلية واضحة وآليات لإدارة عمل البلدية من قبل المجلس ورئيس البلدية ومديرها، ومدراء الأقسام. وتعتمد في إدارتها على «دليل إجراءات العمل الخاص ببلدية طوباس»، و «دليل إجراءات العمل الخاص بأعضاء الهيئات المحلية»، حيث يوجد توصيف لكافة أعمال وأقسام وخدمات البلدية، من حيث الوثائق المطلوب إرفاقها لإتمام الخدمة، وهو ما يوفر إجراءات إشراف ومساءلة فعالة ومباشرة، ومحاسبة جدية على أعمال المقاولين ومزودي الخدمات، من قبل المجلس البلدي والأقسام المختصة في البلدية. إذ يقدم الجهاز التنفيذي في البلدية التقارير بانتظام إلى المجلس البلدي الذي يناقشها بدوره بشكل جدي. ويتم إعداد المحضر بكل مجريات الجلسة بما يتوافق مع أحكام المادة 8 من قانون الحكم المحلي.

- تقوم الدوائر الرقابية الرسمية بالتدقيق الفعلي على البلدية مرة واحدة كل عام على الأقل، من قبل ديوان الرقابة المالية والإدارية، الذي لم يصدر له آخر تقرير عن البلدية عام 2020، بالإضافة إلى تقريري عام 2018 و2019 اللذيْن تم خلالهما توجيه بعض الملاحظات للبلدية التي استجابت بدورها وتعمل على تصحيحها، إضافة إلى تقرير عام 2018، الذي كان خاصّاً بالرقابة على ضريبة المعارف، فضلاً عن تقرير آخر خاص بشركة كهرباء طوباس عام 2018م والتي تترأس بلدية طوباس مجلس إدارتها.

- تعمل البلدية بموجب دليل ونظام إجراءات شكاوى مكتوب، حيث يشرح هذا الدليل الخطوات التي تتم فيها معالجة الشكوى منذ بدايتها حتى يتم إغلاقها أو ترحيلها لجهات الاختصاص. وقد قامت البلدية بإنشاء مركز خدمة الجمهور، ليوفر كافة الخدمات تحت سقف واحد، ومن ضمنها استقبال كافة أشكال الشكاوى، حتى غير الوجاهية منها (المرسلة عبر الإيميل ووسائل التواصل

الاجتماعي)، ويتم التعامل معها بشكل محوسب، من أجل تسهيل وتبسيط عملية تقديمها، ومتابعة سير المعاملة بشكل إلكتروني، بما يمنع فقدانها وضياعها، ويسهل تحقيق مبدأ الرقابة في ضبط سير المعاملة والمتابعة المستمرة لإنهائها ضمن الفترة المحددة.

- لا يوجد نظام أو دليل منشور لتوجيه المواطنين للاعتراض على قرارات المجلس، فهي تكتفي بنفس الآلية التي يتم فيها تقديم الشكوى، وبسياسات الباب المفتوح لاستقبال المواطنين وسماع اعتراضاتهم.
- الموقع الإلكتروني الرسمي للبلدية لا يعمل وتوجد فيه مشكلة تقنية، وهذا يمنع المواطنين والأطراف المختلفة من الحصول على البيانات أو المعلومات أو متابعة عمل البلدية، أو التواصل مع البلدية وأقسامها المختلفة.
- توجد لدى البلدية صفحة فيسبوك فعالة، ولكن عند زيارتها والاطلاع على محتواها لوحظ غياب الكثير من المعلومات، فضلاً عن أنّ عملية البحث عن المعلومات من خلال صفحات التواصل الاجتماعي صعبة على المواطنين ولا يمكن الاعتماد عليها في الحصول على المعلومات والبيانات الأساسية.
- لا يوجد مجلس استشاري مشكّل من المواطنين في المدينة «لجنة حي أو لجنة مدينة»، لكنّ البلدية تستشير المواطنين أصحاب الاختصاص في أيّ قضية تواجه البلدية، أو مشروع تعكف على تنفيذه، من خلال «لجان عمل مؤقتة» تخصص البلدية لها موظف اتصال للمتابعة معه. لكنّ البلدية لم توضح الآلية التي تتشكل فيها هذه المجالس، كما لم تقم بتوعية المواطنين بهذا الأسلوب.
- منذ عام، لا توجد قضايا من بلدية طوباس على المواطنين، ولا من المواطنين على البلدية، باستثناء ما يتعلق بموضوع مخالفات البناء والاعتداء على الشوارع، وتسوية الأراضي، ويُعزى عدد القضايا القليل خلال الفترة الأخيرة الى أوضاع الإغلاق التي فرضتها جائحة كورونا، بالإضافة إلى أنّ كثيراً من القضايا يتم حلها من خلال البلدية.

على مستوى الفساد ومكافحته

- لا توجد قضايا فساد على مستوى بلدية طوباس، ولم يتمّ الكشف عن قضايا فساد لا من قبل الإعلاميين ولا المواطنين، ولا من قبل هيئة مكافحة الفساد، وليست هناك تحقيقات نتجت عنها ملاحقات قضائية للبلدية، أو أيٍّ من أعضائها، لاسيّما أنّ البلدية نفسها لم تحوّل طوال المدة الزمنية السابقة أيّاً من الشكاوى بذلك الخصوص إلى الجهات الرقابية المعنية بمكافحة الفساد.
- تلقى أعضاء المجلس البلدي، وموظفو البلدية تدريبات ولقاءات توعوية حول مكافحة الفساد والإجراءات المانعة له خلال العامين السابقين من قبل هيئة مكافحة الفساد وائتلاف أمان.
- لا توجد تعليمات خاصة مكتوبة ومعممة داخل البلدية للإبلاغ عن حالات الفساد، غير القوانين ومدوّنات السلوك خاصة بمحاربة الفساد.

التوصيات والمقترحات

على المستوى العام:

- ضرورة استعادة أجواء المصالحة الفلسطينية وإنهاء الانقسام، وتفعيل المطالبة بإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية والمحلية بأقرب فرصة من أجل بث الحياة الديمقراطية في فلسطين وتفعيل عمل المجلس التشريعي حسب صلاحياته ومسؤولياته، ما يساعد على صياغة سياسة عامة استراتيجية وطنية تشارك فيها كل الجهات المعنية والمختصة، تحدد فيها الرؤية الفلسطينية لقطاع الحكم المحلي وشكله ووظائفه، بما في ذلك الأخذ بعين الاعتبار متطلبات التصدي للمشروع الصهيوني الاستيطاني.

- تحديث القوانين والتشريعات العامة، المتعلقة بهيئات الحكم المحلي، بما يعزز اللامركزية ويطوّر الموارد والمصادر البشرية والمالية للهيئات المحلية، إضافة إلى التشريعات التي تنظم العلاقات بين القطاع الخاص والقطاع الأهلي والبلديات لتجنب تضارب المصالح وتعزيز الشراكات ونهج الاستثمار المشترك لصالح تحقيق التنمية المحلية بكل أبعادها.

- من الضروري دراسة إمكانية تعديل قانون الهيئات المحلية الفلسطيني في ظل حالة توافق وطني ودور محوري للمجلس التشريعي الفلسطيني المعطل حالياً، بحيث تصبح مبادئ النزاهة والشفافية والمساءلة والإفصاح المتعلقة بعمل الهيئة المحلية مبادئ إلزامية وفق بنود ومحددات قانونية واضحة، فالإلزامية القانونية عامل مهم في مأسسة مفاهيم الشفافية والنزاهة في الحكم المحلي مستقبلاً، ومن المهم عدم ترك هذه القضية تحت تفسيرات وقناعات شخصية لدى أعضاء ورئيس الهيئة المحلية.

- وجوب الضغط على صناع القرار على المستوى السياسي لإقرار قانون حق الوصول للمعلومات في القطاع العام كأسس قانوني لتعزيز مبدأ الشفافية والنزاهة والمساءلة في القطاع العام، وخاصة على مستوى الحكم المحلي.

- توحيد النظم المالية، الأمر الذي يستدعي تطبيق نظام مالي موحد لكل البلديات.

على المستوى الخاص ببلدية طوباس:

- تمكين بلدية طوباس وغيرها من هيئات الحكم المحلي من امتلاك نظم معلومات موحدة تساعدها في حفظ وأرشفة كافة البيانات المالية والإدارية والبرامجية من أجل حفظها ونشرها لاحقاً بسهولة وبطريقة مهنية ودورية.

- ضرورة التزام الحكومة بالإيفاء بالمخصصات والتعهدات المالية تجاه البلديات، بما يعزز من قدرة البلدية على تقديم خدمات أوسع، ورفع كفاءة الخدمات الحالية المقدمة للمواطنين.

- نشر واعتماد مدوّنات السلوك الخاصة بالعاملين وأعضاء المجلس البلدي على المواقع الرسمية للبلدية.

- تبني مبدأ سياسة الإفصاح عن المعلومات المالية الخاصة بالأعضاء (الإفصاح عن الممتلكات الخاصة بهم) بديلاً عن سياسة الذمة المالية السرية.

- تطوير الموقع الإلكتروني بشكل يسهّل على المهتمين الوصول إلى المعلومات، سواء الحالية أو للسنوات الماضية، وذلك من خلال تخصيص أيقونات خاصة ببعض المعلومات وتصنيفاتها، مثل الموازنة التفصيلية، وتقارير المدققين، سواء ديوان الرقابة أو المدقق المالي الخارجي، أو عروض الأسعار.

- تطوير نموذج إلكتروني يمكّن المواطن من رفع الشكوى إلكترونيّاً، والرد عليها بنفس الآلية، وذلك تعزيزاً مبدأ المساءلة والاستجابة لها.
- تشكيل مجلس استشاري من المواطنين في مدينة طوباس، يمكن للبلدية استشارته بشكل أسرع من المجالس المؤقتة التي لن تكون متوفرة في كل وقت، أو أن تقوم البلدية -في حال استمرت بنفس الآلية المتبعة لعملية الاستشارة من خلال المجالس المؤقتة- بتوعية المواطنين من خلال الإعلام بهذه الآلية المتبعة، وكيفية عملها، لاسيّما أنّها تحقق مشاركة مجتمعية أوسع من المجلس الواحد.
- إعداد دليل إرشادي واضح للمواطنين حول الآليات والطرق التي يمكن من خلالها الاعتراض على قرارات المجلس، أسوة بدليل نظام واجراءات الشكاوى.
- التواصل مع الجهات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني للمساهمة الواسعة في نشر الوعي والتثقيف بثقافة النزاهة والمساءلة ومكافحة الفساد، من خلال مبادرات وحملات ضغط وتدريبات للموظفين والمواطنين على السواء.
- التأكيد على دور مؤسسات المجتمع المدني في إشاعة ثقافة المساءلة المجتمعية، وأهميتها في تحسين جودة الخدمات المقدمة من الهيئات المحلية، وأثرها على عملية التنمية.
- هناك حاجة ملحّة لبناء وتطوير قدرات العاملين في بلدية طوباس في مجال الإدارة المالية، وإجراءات العطاءات والمشتريات.
- ضرورة تعزيز قدرات بلدية طوباس في مجال استخدام واستثمار الأدوات الإعلامية الرقمية لنشر بياناتها ومعلوماتها وتقاريرها.
- تطوير إجراءات الرقابة الداخلية من خلال إنشاء وحدة متخصصة مستقلة داخل البلدية.

قائمة المراجع

قوانين وقرارات

- قانون الهيئات المحلية رقم (1) لسنة 1997.
- القرار بقانون رقم (9) لسنة 2008 بشأن تعديل قانون الهيئات المحلية رقم (1) لسنة 1997.
- قرار بقانون رقم (8) لسنة 2014 بشأن الشراء العام.
- قرار بقانون رقم (12) لسنة 2018 بشأن تعديل قانون ضريبة الأبنية والأراضي داخل مناطق البلديات والمجالس المحلية رقم (11) لسنة 1954 م وتعديلاته.
- قرار مجلس الوزراء رقم (3) لسنة 2018 بتعديل نظام الأبنية والتنظيم للأراضي خارج حدود المخططات الهيكلية رقم (1) لسنة 2016.
- قرار مجلس الوزراء رقم (7) لسنة 2018 بتعديل نظام رؤساء وأعضاء مجالس الهيئات المحلية رقم (3) لسنة 2017.
- قرار مجلس الوزراء رقم (19) لسنة 2018 بتعديل نظام موظفي الهيئات المحلية رقم (1) لسنة 2009.
- قرار مجلس الوزراء رقم (1) لسنة 2018 المعدل لجداول الحرف المصنفة بذيل قانون الحرف والصناعات رقم (16) لسنة 1953 وتعديلاته.
- قرار رقم (3) لسنة 2018 بتعديل القرار رقم (3) لسنة 2017 بنظام مواقف المركبات في مناطق الهيئات المحلية.
- النظام المالي للهيئات المحلية رقم (11) لسنة 2019.
- قرار مجلس الوزراء رقم (1) لسنة 2020 بشأن نظام الإفصاح عن تضارب المصالح.
- تعليمات رقم (1) لسنة 2020 بشأن موظفي الهيئات المحلية.

مقابلات حسب تاريخ المقابلة

- السيد خالد عبد الرازق، رئيس بلدية طوباس، مقابلة بتاريخ 10/03/2021 و25\4\2021.
- السيد حسام أبو عليان مدير بلدية طوباس، مقابلة بتاريخ 10/03/2021 و25\4\2021.
- السيدة سهى عريان، القائم بأعمال مدير الدائرة المالية، مقابلة بتاريخ 25/04/2021.
- السيد عماد دراغمة، المستشار القانوني لبلدية طوباس، مقابلة هاتفية بتاريخ 2021/04/25.
- اتصال هاتفي مع السيدة مها دراغمة، رئيسة جمعية طوباس الخيرية وإحدى أعضاء لجان الخطة الاستراتيجية التخصصية.
- اتصال هاتفي مع م. مها مجاهد صوافطة، منسقة فريق التخطيط الأساسي لخطة مدينة طوباس 2018-2021.
- لقاء مجموعة بؤرية من أعضاء لجنة المساءلة المجتمعية في طوباس يوم 7 أبريل 2021.
- **مقابلة مع السيد محمد دراغمة مفتش الصحة في بلدية طوباس** بتاريخ 15\7\2021.
- **مقابلة مع السيدة سهى عريان، القائم بأعمال مدير الدائرة المالية** بتاريخ 15\7\2021.

- لقاء مع المجلس البلدي ومدير عام البلدية وطاقم ائتلاف أمان والباحث يوم 28 تموز 2021.

دراسات

- الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، النزاهة والشفافية والمساءلة في الهيئات المحلية، نظام النزاهة المحلي في بلدية قلقيلية، سلسلة تقارير رقم 541، رام الله، فلسطين، سنة 9102.
- حسين الأعرج، الحكم المحلي حاضر ومستقبل، وزارة الحكم المحلي، رام الله، فلسطين، 9102.
- الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، النزاهة والشفافية والمساءلة في الهيئات المحلية، دراسة حول نظام النزاهة المحلي في بلدية نابلس، سلسلة تقارير رقم 931، رام الله، فلسطين، 8102.
- الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، النزاهة والشفافية والمساءلة في الهيئات المحلية، دراسة حول نظام النزاهة المحلي في بلدية سلفيت.
- الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، ط4، 6102.
- الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، نظام النزاهة في هيئات الحكم المحلي،3102 .
- باسم زبيدي، نحو ص**ياغة رؤية للحكم المحلي في فلسطين، بدون سنة نشر.**

الأدلة

- **دليل ن**ظام وإجراءات الشكاوى لبلدية طوباس، 9102.
- دليل إجراءات الرقابة على أعمال الهيئات المحلية، وزارة الحكم المحلي، رام الله، فلسطين.
- دليل رؤساء وأعضاء مجالس الهيئات المحلية الفلسطينية.
- دليل إجراءات الرقابة الداخلية لهيئات الحكم المحلي، 3102.
- دليل خدمات جمهور بلدية طوباس.
- نظام الشراء العام.
- دليل إجراءات التوريدات لبدلية طوباس، 4102.
- دليل إجراءات العمل لبلدية طوباس.
- الهيكلية التنظيمية لبلدية طوباس 1202.
- وثيقة سياسات الإفصاح العام لبلدية طوباس، أب 2014.

خطط وتقارير

- **موازنة** المواطن لبلدية طوباس لعام 8102.
- الخطة التنموية المحلية لمدينة طوباس 8102-1202، بلدية طوباس، 8102/60/01.
- الاستراتيجية القطاعية للحكم المحلي 1202-3202.
- أجندة السياسات الوطنية 7102-2202 (المواطن أولاً)، رام الله، فلسطين، 6102.

- تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية لأعمال بلدية طوباس عن السنة المالية 9102.
- تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية لضريبة المعارف في بلدية طوباس عن السنة المالية 8102.
- تقرير من بلدية طوباس للرد على تقرير **ديوان الرقابة المالية والإدارية عن السنة المالية** 2019، **بتاريخ** 10/10/2020، **غير منشور**.
- **تقرير** لجنة الانتخابات المركزية عام 7102 عن الانتخابات المحلية 7102.
- الاستراتيجية الوطنيّة عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 0202-2202.

مواقع إلكترونية

- الموقع الرسمي لبلدية طوباسsp.sabut.www.
- الموقع الرسمي لوزارة الحكم المحلي:ptth//:www.glom.anp.sp.
- الموقع الخاص ببلدية طوباس على موقع فيسبوك
- sptth//:www.facebook.com/Tubas-Municipality-107912534721611/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%A6%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%A9%D8%A8%D9%8A%D8%A9%D8%B7%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%B3-%D8%A8%D9%84%D8%AF%D9%8A%D8%A9%D8%B7%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%B3-%D8%A8%D9%84%D8%AF%D9%8A%D8%A9
- موقع لجنة الانتخابات المركزية:sptth//:www.snoitcele.sp.
- موقع الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية: sptth//:www.alpa.sp.
- موقع جريدة الوقائع الفلسطينية الرسمية: sptth//:www.bal.anp.sp/repapswen.